تحليل التركيب السلعي لصادرات العراق باستخدام منهجية فضاء المنتجات

علا علي عباس / باحثة / Oa4854980@gmail.com
أ.د. فلاح خلف علي الربيعي /الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد /faalah@uomustansiriyah.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i134.1206
تأريخ أستلام البحث : 2021/12/5 مقبول للنشر بتأريخ : 2022/8/2

المستخلص

اهتم هذا البحث منهجية التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات، لكونها تقدم رؤيا جديدة بديلة عن النظريات التقليدية المعنية بموضوع التنمية الاقتصادية والتحول البنيوي ، ويهدف البحث التعريف بنظرية التعقيد الاقتصادي وبمنهجية فضاء الإنتاج وتحديد موقع العراق في شبكة فضاء المنتجات العالمية مقارنة بموقع بعض الدول العربية والدول النامية والدول المتقدمة والتأكيد على أهمية دور الصناعة التحويلية في التنمية والتحول البنيوي والتأكيد على ضرورة تنويع الصادرات من خلال الاهتمام بالصادرات ذات الارتباط بفضاء المنتجات العالمي، اعتمدت البحث المنهج الاستنباطي ، الذي تطلب الرجوع الى النظريات الاقتصادية ذات الصلة ,وبخاصة النظريات البنيوية ونظرية التعقيد الاقتصادي .

توصل البحث الى ان تفاقم الاختلال في هيكل الصادرات في العراق ، يعود الى ضعف دور قطاع الصناعة التحويلية واستمرار على الاعتماد على صادرات النفط الخام مساهمة العراق ، مما أدى الى تعميق ظاهرة الريعية على حساب التنويع الاقتصادي وبالتالي تراجع ترتيب العراق في مؤشر التعقيد الاقتصادي وضعف مشاركته في شبكة فضاء المنتجات.

وفي الختام اوصى البحث بضرورة التوجه نحو إنتاج منتجات جديدة أكثر تطورا من خلال الحصول على معرفة إنتاجية جديدة يمكن الوصول إليها من خلال البناء على المعرفة الإنتاجية الموجودة حاليا لدى الصناعات العراقية واستغلالها لتحسين هيكلية الاقتصاد العراقي ، والتوجه نحو إنتاج وتصدير منتجات جديدة متطورة وقريبة من المعرفة الإنتاجية الحالية.

الكلمات المفتاحية : صادرات ، فضاء المنتجات ، التعقيد الاقتصادي ، الصناعة التحويلية ، التحول البنيوي

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 47 / العدد 134 / ايلول/ 2022
الصفحات : 123 - 144

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة

يدفع التحول البنيوي الدول نحو إنتاج منتجات أكثر تعقيدا وأعلى قيمة؛ وتقوم منهجية فضاء المنتجات من خلال تحليل الشبكات بتوجيه البلدان نحو القطاعات التصديرية الرائدة. ويعتمد تحديد هذه القطاعات على ركيزتين هما: الفرص المتاحة، المتمثلة بالمنتجات التي لم تقم الدولة بتصديرها بعد ولكنها في الوقت ذاته أكثر تعقيدا من صادراتها الحالية؛ ومخزون المعرفة الإنتاجية المتراكمة للدولة والقدرات الفنية التي تمكنها من خلال التأثير غير المباشر من إنتاج منتجات أكثر تعقيدا إلى حد ما في فترات مقبلة. وتشير منهجية فضاء المنتجات إلى وجود نوع من المقايضة بين القدرات الإنتاجية ومستوى تعقيد المنتج، حيث تحدد المنهجية المنتجات البسيطة جدا، التي تتوافق مع القدرات البسيطة وغير المعقدة للدول موضوع البحث. ويأتي في مقدمة هذه المنتجات، المنتجات الحيوانية البسيطة، والمنتجات متوسطة التعقيد كالمعادن، والمنتجات الأكثر تعقيدا كالذي تحققه المعادن والآلات والمعدات والالكترونيات والمواد الكيميائية المعقدة عالية التصنيع والتعقيد ، التي يحتاج الوصول اليها الى اتباع نهجا للسياسة الصناعية أكثر تدخلا دفع الاقتصاد نحو أقصى قدر من التعقيد. وسيتم التطرق الى كل تلك الموضوعات

اولا- مشكلة البحث:

ان تفاقم الاختلال في هيكل الصادرات في العراق ، يعود الى ضعف دور قطاع الصناعة التحويلية واستمرار على الاعتماد على صادرات النفط الخام مساهمة العراق ، مما أدى الى تعميق ظاهرة الريعية على حساب التنويع الاقتصادي وبالتالي تراجع ترتيب العراق في مؤشر التعقيد الاقتصادي وضعف مشاركته في شبكة فضاء المنتجات.

ثانيا-فرضية البحث:

" تراجع ترتيب العراق في مؤشر التعقيد الاقتصادي وضعف مشاركته في شبكة فضاء المنتجات، يعود الى هيمنة قطاع النفط ، وضعف مساهمة الصادرات الصناعية

ثالثا-اهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الاتية

1- التعريف بنظرية التعقيد الاقتصادي وبمنهجية فضاء الإنتاج
2- تحديد موقع العراق في شبكة فضاء المنتجات العالمية
3- التأكيد على ضرورة تنويع الصادرات من خلال الاهتمام بالصادرات ذات الارتباط بفضاء الإنتاج العالمي

رابعا-منهجية البحث:

اعتمد البحث منهجية بحثية فرضت مسارها باتجاه المنهج الاستنباطي ، الذي تطلب الرجوع الى النظريات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث وهي كل من النظريات البنيوية ونظرية التعقيد الاقتصادي ، للاستعانة بمجموعة المفاهيم والأدوات التي تقدمها في معالجة مشكلة البحث.

المحور الأول

نظرية التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات

لم تتمكن نظرية التنمية الاقتصادية التقليدية من فك شفرة دور أنماط المنتجات المختلفة في الأداء الاقتصادي للدولة. فقد اشارت معظم تلك النظريات إلى التأثير غير مباشر للتصنيع في على المنتجات الجديدة، مما يعزز النمو اللاحق. ومع ذلك ، لم يتم دمج هذه الفكرة في أي نماذج اقتصادية رسمية. كما فشلت هذه النظريات في التقاط القواسم المشتركة المتأصلة بين المنتجات، والتي تسهم بلا شك في نمط نمو البلد. تقدم فضاء المنتجات مقاربة جديدة لهذه المشكلة، وإضفاء الطابع الرسمي على الفكرة من خلال نظرية التعقيد الاقتصادي وفضاء المنتجات.

أولا : نظرية التعقيد الاقتصادي

تعد نظرية التعقيد الاقتصادي من النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي التي أكدت وجود علاقة وطيدة بين مستوى دخل الدول، ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبين تنوع وتطور اقتصادها وبالتالي صادراتها. واستعملت النظرية مؤشرات التنويع وتعقيد الصادرات للاستدلال على تلك العلاقة وتستند النظرية إلى مفهومين أساسين هما، تنوع الاقتصاد ودرجة تعقيده، واللذين على أساسهما بنت النظرية مؤشر تنوع وتعقيد الصادرات ومؤشر التعقيد الاقتصادي وشبكة فضاء المنتجات، وذلك باستخدام بيانات الصادرات التي تعكس تنوع وتطور الهيكل الإنتاجي لأي بلد. ومن أهم أسباب تباين مستوى الدخل بين الدول، هو اختلاف نوع المنتجات التي ينتجها ويصدرها كل بلد، وعليه سيكون البلد غنيا أو فقيرا على حسب نوع المنتجات التي ينتجها. (Hausmann, Hidalg ,2014)

إن جوهر مفهوم التعقيد الاقتصادي هو نوعية وكمية المعارف الإنتاجية، العلمية والتكنولوجية والمهارات العملية التي يملكها البلد ويستعملها في الأنشطة الاقتصادية فكلما كانت تلك المعارف متطورة ومعقدة ، كلما كان الهيكل الإنتاجي أكثر تعقيدا والمنتجات أعلى تعقيدا واعلى قيمة مضافة، وتسهم في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل والثروة. يفسر التعقيد الاقتصادي حوالي 73% من التباين في دخل الفرد بين البلدان، فالتعقيد الاقتصادي والمبني على المعرفة هو أحد عوامل الازدهار الاقتصادي ، وبحسب نظرية هناك ظاهرتين: **(Hausmann, Hidalg ,2007,2-4)**

الأولى تتعلق بتراكم المعرفة داخل البلد ولكن ليس عن طريق انتشار نفس المعرفة بين العديد من الأفراد، وإنما عن طريق تنوعها من وجهة نظر البلد والتخصص من وجهة نظر الأفراد.

أما الثانية فتتعلق بقدرة البلد على استغلال وتوظيف تلك المعرفة، والذي يستلزم أن كمية المعرفة الموظفة فعلا ترتبط بنوعية الهيئات الموضوعة من طرف البلد لضمان تعاون أعضائها سواء كانوا منظمات أو أسواق أو غيرها. إن الجديد الذي أضافته النظرية في هذا المجال هو قياسها لتلك المعارف المعقدة، من خلال بناء مؤشر للتعقيد الاقتصادي للبلدان، مؤشر لتعقيد المنتجات، وبناء شبكة فضاء المنتجات، والذي يمكن من خلالهم التنبؤ بإمكانيات تنويع الصادرات ومنه تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان في الأجل الطويل.ويرتبط مفهوم التعقيد الاقتصادي بمفاهيم أخرى كانت تمهيدا للنظرية، منها، **مؤشر التعقيد الاقتصادي، مؤشر تنوع الصادرات، انتشار الصادرات، تعقيد المنتج، فضاء المنتجات. (فريدة, 2021 ,433-434)**

1- **مؤشر التعقيد الاقتصادي**: اعتمدت نظرية **التعقيد الاقتصادي** في قياس العلاقة بين التعقيد والنمو الاقتصادي على بيانات صادرات الدول التي تكون متاحة ومتجانسة. كمؤشر للتعبير عن درجة التعقيد الاقتصادي وعن درجة تنويع سلة الصادرات وعن مدى انتشار تلك الصادرات في الأسواق الدولية. إن الدول التي تحتل المراتب الأولى في مؤشر التعقيد هي نفسها التي تحتل المراتب الأولى في التصدير منها اليابان، ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، التي تهيمن على الصادرات العالمية في المنتجات التكنولوجية الأكثر تعقيدا، أو دولا عرفت تحولا هيكليا مهما في هياكلها الإنتاجية مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، التي استطاعت أن تراكم مخزونا مهما من المعارف والقدرات الإنتاجية سمحت لها بإنتاج وتصدير منتجات ذات محتوى تكنولوجي مرتفع.

2- **تنوع الصادرات:** ينعكس حجم المعرفة التي يمتلكها البلد على عدد المنتجات التي ينتجها وبالتالي عدد المنتجات التي يمكنه تصديرها، فتنوع سلة الصادرات هي أحد مقاييس التعقيد الاقتصادي، ولهذا فإن الدول الغنية، لا تصدر فقط عدد أكبر من المنتجات، ولكن أيضا تشكيلة واسعة من نفس المنتج.

3- **انتشار الصادرات:** يرتبط التعقيد الاقتصادي بعدد المنتجات المصدرة وبعدد البلدان التي تصدر نفس المنتج، وكلما كان العدد أقل دل ذلك على أن المعارف التي يتضمنها إنتاج تلك المنتجات هي متخصصة ومعقدة، وكذلك الهيكل الإنتاجي للبلد، والتي تنعكس على اختلاف مستوي الدخل بين البلدان. نجد أن البلدان الأكثر تنوعا وتعقيدا في هيكلها الإنتاجي هي بلدان متنوعة بشكل رئيسي في المنتجات غير المنتشرة في الأسواق الدولية، وهذا يدل على أن القدرات المطلوبة لإنتاجها لا تتوفر عليها أغلب الدول.

4- **تعقيد المنتج**: يعكس هذا المؤشر مستوى المعرفة الإنتاجية التي يتضمنها هذا المنتج ، وكذلك مستوى إنتاجية عوامل إنتاجه (التكنولوجيا، الموارد، قدرات التسويق، البحث والتطوير وغيرها) والتي تحدد نوعية سلة الصادرات ، يكون المنتج معقداً أو متطوراً إذا سمح لمصدريه بالحفاظ على مستوى معين من المنافسة على مستوى الأسواق الدولية، وعليه فإن المنتجات المعقدة ، التي ترتبط بالدول ذات الدخل المرتفع ،هي المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمهارات الإنتاجية المعقدة، وعليه سنجد أن المنتجات التكنولوجية التي تنتمي لقطاع الآلات والكيمياء هي الأعلى تعقيدا، بينما تعد المنتجات الأولية والزراعية الأضعف تعقيدا التي ترتبط بالدول ذات الدخل المنخفض او الدول ضعيفة الدخل ، كما تعد المنتجات المعقدة والتكنولوجية هي الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية والأعلى مكاسب من حيث القيمة المضافة، على عكس المنتجات الأقل تعقيدا أي ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي الضعيف. وتؤكد الدراسات التجريبية بأن الدول التي تتخصص في المنتجات عالية التعقيد تحقق تنمية بشكل أسرع من تلك التي تتخصص في مجموعة المنتجات ضعيفة التعقيد.

ثانياً - أطلس التعقيد الاقتصادي

يقدم "أطلس التعقيد الاقتصادي" خريطة ملونة للعالم وفقًا لـترتيب **مؤشر التعقيد الاقتصادي** ECI للبلد، ليوضح الدول ذات التعقيد الاقتصادي المرتفع جدا والمنخفض جدا ، وكم عدد الدول التي يمكن تصنيع المنتج موضوع البحث ، فإذا كان الجواب كثير البلدان ، إذن ربما لا يكون لهذا البلد اقتصاد معقد، اما إذا كان عدد القادرة على صنع المنتج قليل، فهذا يشير إلى أن هذا اقتصاداً معقداً.

ثالثاً- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

أول من استعمل هذا المؤشر هو الاقتصادي بيلا بلاسا Béla Balassa ، حيث كان يعتمد في حسابه على صادرات البلد، واعتبرت هذه الطريقة كلاسيكية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار حجم السوق العالمي والميزان

التجاري، وبعدها جاء بورتر Porter سنة 1990 بمقياس لقياس التنافسية مستندة على الميزة النسبية الظاهرة، حيث يمكن أن يكون فرع النشاط متضمنا في آن واحد منتجات يمتلك البلد فيها ميزة نسبية ومنتجات يعاني فيها عكس ذلك، إذ أن فرع النشاط الذي يمتلك البلد فيه الميزة النسبية الظاهرة، يمكن أن يكون أكثر أو أقل إنتاجية من الفروع المناظرة له في الخارج، أو أن معدل نمو إنتاجيتها أكثر سرعة أو أكثر بطئا. ويتضمن مصدر الميزة النسبية تكاليف عوامل الإنتاج من الموارد الطبيعية والبشرية والمدخل إلى الأسواق (الميزة الجغرافية وتكلفة النقل)، والابتكار (يتعلق بثروات رأس المال البشري، أي الوفرة في اليد العاملة المتخصصة والخدمات المهنية).

وهكذا تكون الميزة النسبية لتلك الفروع من النشاط التي تستهلك الكثير من هذه العوامل الإنتاجية (رأس المال البشري) وهي عبارة عن حاصل قسمة صادرات المنتج j إلى الصادرات الاجمالية للدولة i على نسبة هذا المنتج في التجارة العالمية؛ أي اجمالي قيمة صادرات العالم من المنتج مقسومة على اجمالي قيمة صادرات العالم، ويمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i بالصيغة الاتية: **(سلمى , 2021 ,183 - 200)**

$$RCA_{ij} = (x_{ij}/X_i)/(x_{wj}/X_w)$$

- X_i : الصادرات الإجمالية للبلد i
- x_{ij} صادرات البلد i من المنتوج j
- x_{wj} الصادرات العالمية من المنتج j
- X_w الصادرات الاجمالية للعالم

تكمن أهمية مؤشر الميزة النسبية الظاهرة في أنه يقدم معلومات مفيدة عن الإمكانيات التصديرية لكل دولة من العديد من المنتجات التقليدية وغير التقليدية، مما يساعد في تقييم الصادرات المحتملة لهذه الدولة إلى باقي الدول الأخرى التي تستورد هذه المنتجات ، وعندما يكون مؤشر الميزة النسبية الظاهرة أكبر من الواحد (RCA = 1)، فإن البلد i يملك ميزة نسبية ظاهرة للمنتوج ، وهذا يعني أن حجم صادرات المنتج j في اجمالي الصادرات الدولة : اكبر من المعدل العالمي مما يزيد من ميزتها النسبية الظاهرة في تصدير هذا المنتج.ويعكس هذا المؤشر تأثير حجم اقتصاد الدولة أو الصناعة ، ويستخدم لإجراء المقارنات بين البلدان والأداء الدولي للصناعات المختلفة، تتراوح قيمة المؤشر بين صفر ، والواحد وكما يأتي: **(Birol, Yildirimcib, 2015 ,529)**

التصنيف 1 → 0 RCA ≤ 1 **لا توجد قدرة تنافسية.**
التصنيف 2 → 1 RCA ≤ 2 **هناك تنافسية أسبوع.**
التصنيف 3 → 2 RCA ≤ 4 **هناك تنافسية معتدلة.**
التصنيف 4 → 4 RCA **هناك قدرة تنافسية قوية.**

رابعاً- فضاء المنتجات:

هو عبارة عن تمثيل شبكي يستخدم بيانات التجارة الخارجية لتحديد الترابطات الإنتاجية والتكنولوجية بين المنتجات المتداولة في السوق العالمية، ويساعد استخدام بيانات التصدير في تصوير فضاء المنتجات وفهم المسار الصحيح لتنويع الإنتاج والصادرات التي تتميز بالتشابه في أوجه المعرفة التكنولوجية المطلوبة لإنتاجها. ويقدم فضاء المنتجات رسما او رؤية للمسارات التي يمكن تتبعها للبلدان لتنويع منتجاتها ، التي تشير الى قرب المنتجات من بعضها البعض يعتمد على إمكانية التصدير المشترك ، وكيف تنتقل البلدان من السلع التي يمكنها تصنيعها إلى السلع القريبة منها أو المرتبطة بها. يُعرف هذا بـ "الممكن المجاور". وتشير الشبكة الى وجود حالة عدم التجانس بين المنتجات التي تقع في محيط او هامش الشبكة والمنتجات التي تقع في مركز الشبكة، أذ يتكون مركز الشبكة من المنتجات المعدنية والآلات والمواد الكيميائية ، بينما تتكون الاطراف او هوامش الشبكة من المنتجات الزراعية والحيوانية . **(Hausmann, Hidalg ,2007,3)**

ويعرض فضاء المنتجات خارطة للترابطات بين المنتجات استنادا إلى أوجه التشابه بين المعارف الفنية المطلوبة لإنتاج هذه المنتجات. وهو تصور للمسارات التي تستطيع البلدان أن تسلكها لتنويع منتجاتها؛ ترتبط المنتجات القريبة من بعضها البعض، استنادا إلى احتمالية التصدير، يساعد فضاء المنتجات على الوصول إلى فهم لكيفية تنويع الصادرات والإنتاج في الممارسة العملية: فالبلدان تنتقل من السلع القادرة على تصنيعها، إلى السلع القريبة منها أو المرتبطة بها، ولتوضيح ذلك، **نستعين التوضيحات أدناه لفهم فضاء المنتجات، ولقراءة الأشكال الخاصة بفضاء المنتجات علينا معرفة ما يلي: (الأردني , 2020 ,12)**

1- تمثل الدوائر فضاء المنتجات للتجارة العالمية، وكل دائرة هي عبارة عن منتج معين يتم تصديره، ويعكس حجم الدائرة حجم المنتج نسبة إلى حجم التجارة العالمية.
2. تمثل الألوان، الصناعات الرئيسية التي تندرج تحتها المنتجات التي تمثلها الدوائر، الدوائر الملونة هي المنتجات التي تصدرها الدولة. الدوائر الرمادية هي منتجات لا تقوم الدولة بتصديرها. هنالك خاصيتين رئيسيتين لفضاء المنتجات والتي توضح درجة التعقيد الاقتصادي ، اذ يحتوي الاقتصاد البسيط (غير المعقد) على عدد محدود من النقاط الملونة عبر فضاء منتجاته، وللاقتصاد البسيط عدد محدود من دوائر المنتجات الموجودة في مركز فضاء منتجاته، وهذا يعكس ضعف الارتباط ، والاتصال بالسلع الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، يعكس فضاء المنتجات للاقتصاد البسيط مدى صعوبة زيادة التعقيد ، بينما يحتوي الاقتصاد المعقد على عدد كبير من النقاط الملونة (مجموعة متنوعة من المنتجات المصدرة).

خامساً- منهجية فضاء المنتجات

تعد منهجية فضاء المنتجات وسيلة تمكن أي دولة من دراسة تعقيد وتطور سلة صادراتها ، من اجل التركيز على المنتجات التي لها من ميزة تنافسية لزيادة حجم صادراتها لما وأثر على زيادة التعقيد الاقتصادي للدولة، وبالتالي زيادة إجمالي الناتج المحلي. وعلى كل دولة معرفة فضاء المنتجات الخاص بها، الذي يعد أداة لقياس المعرفة الإنتاجية الموجودة حاليا في البلد والمسارات المتوفرة أمامه لزيادة التعقيد الاقتصادي، بالإضافة لتحليل جميع منتجات البلد الحالية بالنظر لدرجة تطور كل منها وقيمتها المضافة على التعقيد الاقتصادي، وتحليل المنتجات صاحبة أعلى درجة تطور في كل قطاع صناعي للتركيز على الفرصة المتاحة أمام الصناعة الوطنية في هذه المنتجات، والمنتجات الأعلى تعقيدا ضمن هذه القائمة.

وهكذا فأن تحديد موقع البلد في فضاء المنتجات يعد نقطة البداية لتحديد المعرفة الإنتاجية الحالية ودراسة جميع احتمالات التطور الصناعي بدراسة القيمة المضافة لجميع المنتجات التي ترسم مسارات التطور للوصول لإنتاجها وتصديرها، بالإضافة لدراسة مدى التشابه في المعرفة الإنتاجية التي يحتاجها إنتاج وتصدير هذه المنتجات والمعرفة الإنتاجية الحالية، وذلك لتحديد مدى سهولة الوصول الإنتاج وتصدير هذه المنتجات.

وتساعد منهجية فضاء المنتجات البلدان على تحديد القطاعات التي تستحق الدعم لكونها تشكل محركات لنمو الصادرات، وتسلط هذه المنهجية الضوء على كيفية تطور القدرات التكنولوجية الجديدة تدريجياً ، بناءً على القدرات الموجودة في الماضي. وبالتالي ، فإن هيكل التصدير الحالي لبلد ما سيكشف عن المرشحين المحتملين لتعزيز المزايا التنافسية المستقبلية التي تعتمد على الأصول ذات الصلة من الناحية التكنولوجية ، ويستند منهجية فضاء المنتج على فرضية مفادها ، إذا كان كل زوج من المنتجات يتطلب بنية تحتية أو تقنية أو رأس مال أو مؤسسات أو مهارات مماثلة ، فمن المحتمل أن يتم إنتاجهما بشكل مشترك. وينظر هذا المنهج إلى ان عملية تنويع الهيكل الصناعي ستكون أسهل كلما أمكن الاستفادة من الأصول والقدرات الموجودة بالفعل من المنتجات "القريبة". وبالتالي ، يعتبر تنويع الصادرات وتعزيز مستوى تطور منتجاتها أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان المعزولة التي تواجه صعوبة في التصدير، مقارنة بالبلدان التي تصدر بالفعل مجموعة كبيرة من المنتجات. وهذا يعني أن الأنشطة الإنتاجية في تلك البلدان ستظل معزولة عن فضاء المنتج العالمي دون إحداث تداعيات ذات صلة. ولذلك فإن مكانة الدولة داخل فضاء المنتج لها آثار كبيرة على أنماطها وسرعة التحول البنيوي. **(الحداد, 2019 ,7-9)**

أن وجود منطقة مركزية شديدة الترابط في فضاء المنتج ، ومنطقة محيطية تحتوي على منتجات أقل ترابطاً يساعد على معرفة السبب في مواجهة بعض البلدان للعوائق في تصحيح الاختلالات في هيكلها الإنتاجي ، ويؤكد على الحاجة الى الارتقاء بالمنتجات ، لتوجيه الاقتصاد إلى أجزاء أكثر كثافة من فضاء المنتج. علاوة على ذلك، **ينبغي لتدابير السياسة الصناعية أن تعترف بنوعين من العوامل الخارجية المصاحبة التحول البنيوي. (Hausmann, Klinger ,2007)**

1- إمكانية الاستفادة من الشركات الرائدة الناجحة التي أثبتت جدواها الاقتصادية. وقدرتها على خلق قدرات مخصصة من حيث البنية التحتية والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات .
2- يمكن التعلم من الخبرة المكتسبة في قطاع معين ، واعتمادها وتعديلها وتعزز التقنيات ، فإن كل صناعة جديدة بإمكانها "تقصير المسافة" عن المنتجات الأخرى ومن ثم ، يتم تعويض الشركات الرائدة التي تقبل التحدي و "جربت حظها" في قطاع مختار لهذه العوامل الخارجية يشكل جزءًا مهمًا من استراتيجية التدخل الناجحة.

يتم تكوين فضاء المنتجات عن طريق ربط كل مُنتج مُصدر إلى أقرب منتج له من التقارب ويقيس التقارب هنا، مدى تماثل أو تشابه القدرات والمعرفة اللازمة لإنتاج منتج ما . مع تلك اللازمة لإنتاج منتج آخر في فضاء المنتجات.

هنا تشير إلى احتمال أنه في حالة تصدير منتج ما سوف يتم تصدير المنتج الآخر، القريب منه كذلك؛ ويتم قياس التقارب على أنه الحد الأدنى للإحتمال الشرطى المزدوج لوجود ميزة نسبية ، ويتم حساب هذا الاحتمال بالنسبة للمنتجات المصدرة، للصادرات ذات الميزة النسبية الظاهرة أكبر من 1، ويتميز فضاء المنتج بعدم

التجانس الفضاء نتيجة لوجود نواة كثيفة الاتصال فى مركز الفضاء. ، وتتكون من مجموعة المنتجات الزرقاء اللون والمرتبطة بشكل مكثف بالآلات وغيرها من السلع كثيفة رأس المال. كما نجد أن مجموعة المنتجات باللون الأزرق الفاتح من الأجهزة الإلكترونية في الركن الأيمن الأسفل من الشكل مرتبطة بقوة بالنواة ويرتبط **بهذه النواة نوعين من المنتجات:** (Hausmann, Hidalg ,2014,4)

أ- منتجات على الأطراف ترتبط ارتباطا ضعيفا بالمركز، مثل النفط؛

ب- مجموعات من المنتجات على الأطراف على الرغم من قوة اتصالها ببعضها البعض، إلا أن ارتباطها بالمركز يتسم بالضعف مثل النفط ، وذلك مثل مجموعة الملابس الجاهزة ذات اللون الأخضر الكثيفة والمدمجة في يسار الشبكة.

الشكل 1 صورة توضيحية لمكونات فضاء المنتجات

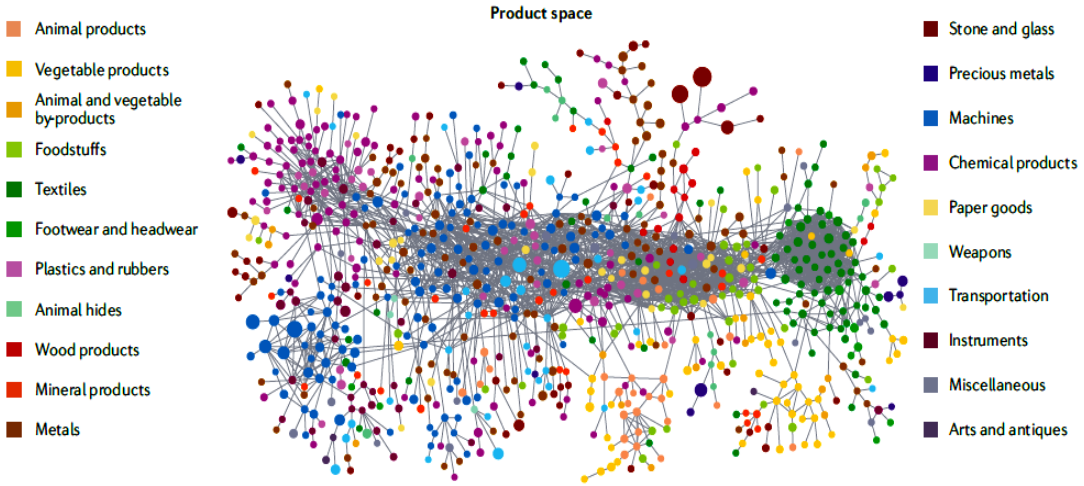

Source: Hausman, Hidalgo et al. (2014) « The Atlas of Economic Complexity, Mapping Paths to Prosperity ». Center for International Developement, Harvard Kennedy school.

ملاحظة : تشير العقد الملونة إلى القطاعات الرئيسية (في المستويات المكونة من رقمين) والتي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية في تلك السنة، أي أن الميزة التنافسية الظاهرة > 1 .(RCA> 1)

كل عقدة تمثل أحد المنتجات: منتجات المملكة الحيوانية منتجات المملكة النباتية مواد صناعة الأغذية منتجات معدنية الكيماويات والصناعات المتصلة بها البلاستيك والمطاط جلود الحيوانات غير المدبوغة، جلود، وجلود مدبوغة، وفرو منسوجات أحذية/ أغطية رأس أخشاب ومنتجات خشبية أحجار/ زجاج معادن ومصنوعاتها آلات/ إلكترونيات معدات النقل سلع ومنتجات متنوعة خدمات. يتم تحديد حجم العقدة حسب نصيب المنتج في تجارة الدولة.

المحور الثاني

فضاء المنتج وتصنيف الصادرات حسب درجة التعقيد

أولا : أسلوب مصفوفة الانعكاسات

يدفع التحول البنيوي الدول نحو إنتاج منتجات أكثر تعقيدا وأعلى قيمة؛ وتقوم منهجية فضاء المنتجات ، من خلال تحليل الشبكات بتوجيه البلدان نحو القطاعات التصديرية الرائدة. **ويعتمد تحديد هذه القطاعات على ركيزتين هما: (الحداد, 2019 , 9)**

1- الفرص المتاحة، أي المنتجات في فضاء المنتجات التي لم تقم الدولة بتصديرها بعد ولكنها فى الوقت ذاته أكثر تعقيدا من صادراتها الحالية

2- مخزون المعرفة الإنتاجية المتراكمة للدولة والقدرات الفنية التي تمُكنها من خلال التأثير غير المباشر - أو ما يسمى بالتأثير الجانبى من خلال إنتاج منتجات أكثر تعقيدا إلى حد ما في فترات مقبلة. تشير منهجية فضاء المنتجات إلى وجود نوع من المقايضة بين القدرات ومستوى تعقيد المنتج كما يؤثر التعقيد الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة ويعمل على تحفيز نموها وازدهارها، لذلك فإنه من الضروري زيادة التعقيد الاقتصادي للدولة بتطوير معرفتها الإنتاجية، إلا أن تطوير المعرفة الإنتاجية للدولة ليست بالعملية السهلة، فالدول التي تفتقد أجزاء معينة من المعرفة الإنتاجية لا تحتاج لأن تحصل عليها لأن الصناعات التي تستخدم هذه

المعرفة غير موجودة، وإذا توفر جزء من المعرفة الإنتاجية الجديدة فقد يكون الطلب عليها منخفضا لأنها قد لا تكفي لوحدها لإنتاج منتجات جديدة بغياب أجزاء أخرى من المعرفة الإنتاجية مكملة لها في عملية الإنتاج. ولهذا السبب فإن الدول تميل للانتقال من المنتجات التي تصنعها إلى منتجات أخرى قريبة من المعرفة الإنتاجية الموجودة لدى البلد. ويصنف(Hidalgo and Hausmann) البلدان الى أربع مجموعات من حيث مدى تعقيد المنتجات التي ينتجونها ووجودها في كل مكان. يسمون هذا أسلوب مصفوفة الانعكاسات التي تمثل اللبنات الأساسية للتعقيد الاقتصادي. **(Hausmann, Hidalg ,2014,5)**

يعطينا الجدول 1: طريقة مصفوفة الانعكاسات فكرة عن الخصائص القائمة على التنوع ومتوسط انتشار البلدان. اذ توفر طريقة مصفوفة الانعكاسات معلومات حول ما إذا كان بلد معين ينتج منتجات حصرية أم لا. من المتوقع عادة أن يتم إنتاج المنتجات التقليدية من قبل البلدان الفقيرة وغير المتنوعة. الموقع المثالي على هذا المستوى هو الربع السفلي الأيمن: بلدان متنوعة تنتج منتجات حصرية يُظهر الربع العلوي الأيمن(IV). ، بلدانًا متنوعة تنتج منتجات قياسية ، الربع السفلي الأيسر: بلدان غير متنوعة تنتج منتجات حصرية (III). أخيرًا ، النتيجة غير المرغوبة على هذا المستوى هي الربع العلوي الأيسر حيث تنتج البلدان غير المتنوعة منتجات قياسية (II). والنتائج من طريقة مصفوفة انعكاس لدينا عينة من الدول

الجدول 1: طريقة مصفوفة الانعكاسات

الدول غير المتنوعة إنتاج المنتجات القياسية (II)	**الدول المتنوعة المنتجات القياسية (I)**
الدول غير المتنوعة إنتاج منتجات حصرية (III)	**الدول المتنوعة منتجات حصرية (IV)**

Nuran Coşkun, Kenan Lopcu, Ismail Tuncer (2018), The Economic Complexity Approach to Development Policy: Where Turkey Stands in Comparison to OECD plus China?
https://www.researchgate.net/publication/324966393

يمكن من الجدول 1 ان نعرف في أي فئة يوجد كل بلد في عينتنا، ويمكن تحديد البلدان التي تنتج منتجات حصرية وتلك التي تنتج سلعًا قياسية من المعلومات حول التنويع ومتوسط الوجود في كل مكان. نفترض أن بلدًا ما ينتج منتجات عالية القيمة، فقط إذا كان البلد يمتلك كل شيء المهارات الإنتاجية ، مجموعات المعرفة والقدرات المطلوبة لإنتاجها. فتقع تركيا الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وبولندا وبلجيكا في هذه المجموعة في الربع الأيمن السفلي: في مجموعة البلدان التي تنتج منتجات متنوعة حصرية (IV).

تقع أيسلندا وأيرلندا وأستراليا وتشيلي وكوريا والنرويج في الربع السفلي الأيسر من الشكل: البلدان غير المتنوعة التي تنتج منتجات حصرية (III).

تقع هولندا والبرتغال والدنمارك وألمانيا والصين وفرنسا في الربع العلوي الأيمن من البلدان المتنوعة التي تنتج منتجات قياسية (I). يبدو أن تركيا تنتمي إلى مجموعة من البلدان المتنوعة التي تنتج وتصدر منتجات أقل انتشارا.

(Coşkun, Lopcu, Tuncer ,2018)

المنتجات العشرة الأقل تعقيدًا موضحة في الجدول (2). وليس من المستغرب أن البلدان التي تصدر هذه المنتجات هي في الغالب أقل نموا أو من البلدان النامية .تصدر هذه البلدان في الغالب المواد الخام مع ضعف القيمة المضافة .هذا يقود هذه البلدان إلى الحصول على عائدات تصدير منخفضة .بمجرد فحص الجدول من حيث التكنولوجيا إنتاج مكثف، لوحظ أن 8 من أصل 10 مواد خام مكثفة بينما 2 منهم كثيفة العمالة ، أي مؤشرا هاما على انخفاض عائدات الصادرات لهذه البلدان .المنتجات ذات مؤشر التعقيد المنخفض هي كثيفة المواد الخام إلى حد كبير وتصنعها البلدان الأقل نموا ؛ وهذا يعني استخدام العلم وتقليل التكنولوجيا في عملية الإنتاج وخلق قيمة مضافة أقل يؤدي إلى انخفاض مؤشر التعقيد. **(Birol, Yildirimcib, 2015 ,528)**

الجدول (2) أعلى 10 منتجات حسب درجة التعقيد في العالم (2012)

اسم المنتج	التصنيف الدولي الموحد للتجارة SITC REV2	مجموعة منتجات	قيمة PCI	أعلى 3 دول من حيث حجم تصدير
الزجاج المنفوخ	6643	كثيف العمل	2.196	اليابان (٪ 61)، HKG (٪ 17)، الولايات المتحدة الأمريكية (٪ 6)
محركات الاحتراق الداخلي للقوارب	7133	من الصعب تقليده - قائمة على العلم	2.057	اليابان32) ٪ (، كوريا الجنوبية (٪ 18) ، الولايات المتحدة الأمريكية) ٪ 13(
أعمال المعادن المتنوعة أجهزة والآلات	7367	من الصعب تقليده - قائمة على العلم	1.998	اليابان (٪ 40)، ألمانيا٪ 19)، ايطاليا (٪ 6)
الأجهزة الكهربائية المتنوعة	8748	من الصعب تقليده - قائمة على العلم	1.786	الولايات المتحدة الأمريكية (23٪) ، ألمانيا (٪ 11) ، اليابان (14٪)
خلات السليلوز	5843	من السهل تقليده - قائمة على العلم	1.727	الولايات المتحدة الأمريكية (18٪) ، ألمكسيك (٪ 11) ، اليابان (14٪)

الأجهزة البصرية	8710	من الصعب تقليده - قائمة على العلم	1.725	الصين (٪ 34) ، كوريا الجنوبية (٪ 29)، اليابان (11٪)
الأجهزة التناظرية للتحليل الفيزيائي	8744	من الصعب تقليده - قائمة على العلم	1.707	الولايات المتحدة الأمريكية (24٪) ، ألمانيا (18 ٪) ، اليابان (13٪)
راتنجات الايبوكسيد	5826	من السهل تقليده - قائمة على العلم	1.677	الولايات المتحدة الأمريكية (13٪) ، ألمانيا (15 ٪) ، اليابان (9٪)
أجهزة الطرد المركزي المتنوعة والترشيح ماخ	7439	من الصعب تقليده - قائمة على العلم	1.674	ألمانيا (19 ٪) ، الولايات المتحدة الأمريكية (17٪) ، الصين (٪ 8)
قطع غيار الأدوات القابلة للتبديل	6954	كثيف العمل	1.623	ألمانيا (16 ٪) ، اليابان (12٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (10٪)

Birol Erkana*, Elif Yildirimcib,Economic Complexity and Export Competitiveness:The Case of Turkey, World Conference on Technology, Innovation and Entrepreneurship, Available online at www.sciencedirect.com,p527

الجدول(3).أدنى 10 منتجات حسب درجة التعقيد في العالم (2012)

اسم المنتج	التصنيف الدولي الموحد للتجارة SITC REV2	مجموعة منتجات	قيمة PCI	أعلى 3 دول من حيث حجم تصدير
جلد غنم خام بدون صوف	2117	كثيف المواد الخام	-2.63322	استراليا (45%)، نيوزلندا14%)، اسبانيا 13%)
خضروات متنوعة	2659	كثيف العمل	-2.63322	سيراليون (62%)، اكوادور 37%)، فلبيين 0.4%)
ألياف النسيج وقطن خام	2631	كثيف العمل	-2.69092	الولايات المتحدة الأمريكية (33%)، الهند (17%)، استراليا 14%)
حبوب و جوز النخيل	2232	كثيف المواد الخام	-2.79018	اندونيسيا (60%)، كوستوريكا 29%)، غينيا الجديدة 13%)
المطاط الطبيعي	2320	كثيف المواد الخام	-2.90169	تايلند (30%)،اندونيسيا 27%)، ساحل العاج 18%)
اليورانيوم والثوريوم	2860	كثيف المواد الخام	-3.07003	ناميبيا (39%)، روسيا 29%)، نايجيريا (18%)
حبوب الكاكاو	721	كثيف المواد الخام	-3.05744	ساحل العاج (31%)، غينيا 26%)، نايجيريا(14%)
حبوب السمسم	2225	كثيف المواد الخام	-3.08837	الهند (24%)، السودان 23%)، نايجيريا(15%)
التين	2876	كثيف المواد الخام	-3.36705	استراليا (32%)، بوليفيا 15%)، تنزانيا(11%)
النفط الخام	3330	كثيف المواد الخام	-3.46614	روسيا (15%)، السعودية 12%)، العراق(8%)

Birol Erkana*، Elif Yildirimcib،Economic Complexity and Export Competitiveness:The Case of Turkey، World Conference on Technology، Innovation and Entrepreneurship، Available online at www.sciencedirect.com،p530

ثانيا - فضاء المنتجات تجارب مختارة

بناء على التحليل النظري يمكن القول أن رفع مستوى التعقيد الاقتصادي في **أي بلد** يستلزم خلق أصنافاً جديدة من السلع، من خلال تطوير قدرات إنتاجية جديدة مماثلة لتلك التي يمتلكها بالفعل. لذا فهو بحاجة إلى سياسات صناعية قادرة على مساعدتها على القفز لمسافات قصيرة إلى المنتجات القريبة من المناطق الكثيفة في فضاء المنتج، وبالتالي يعجز البلد عن التوسع نحو امتلاك مقدرات أخرى لتصدير منتجات جديدة ويبقى عالقًا في دائرة ضيقة، اذا كانت صادراته قليلة التنوع. **وتوصل فريق "فضاء المنتجات في جامعة هارفرد، بناء على بيانات 2018، الى النتائج الاتية:** (الأردني ، 2020، 13)

أ- تعد اليابان وسويسرا وكوريا الجنوبية وألمانيا وسنغافورة الاقتصادات الخمس الأوائل على العالم من حيث مستوى التعقيد الاقتصادي. مما يعكس التنوع في الصادرات والقدرة على تصنيع منتجات ذات تعقيد مرتفع.

ب- تعد السعودية الأكثر تطورا من بين الدول العربية . مع درجة 0.67، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة 36 من أصل 133 اقتصاد، وأظهرت السعودية ومملكة البحرين تحسنا في ادائهما على مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال الفترة (2010-2018). ويعود التحسن في أداء المملكة العربية السعودية لانخفاض نسبة صادرات النفط الخام إلى إجمالي الصادرات وزيادة نسبة الزيوت البترولية المكررة إلى إجمالي الصادرات.

ج- شهد الاقتصاد المصري تحسنا على مؤشر التعقيد الاقتصادي، حيث ارتفعت درجة مصر على المؤشر من -0.21 في العام 2010 إلى -0.06 في العام 2018.

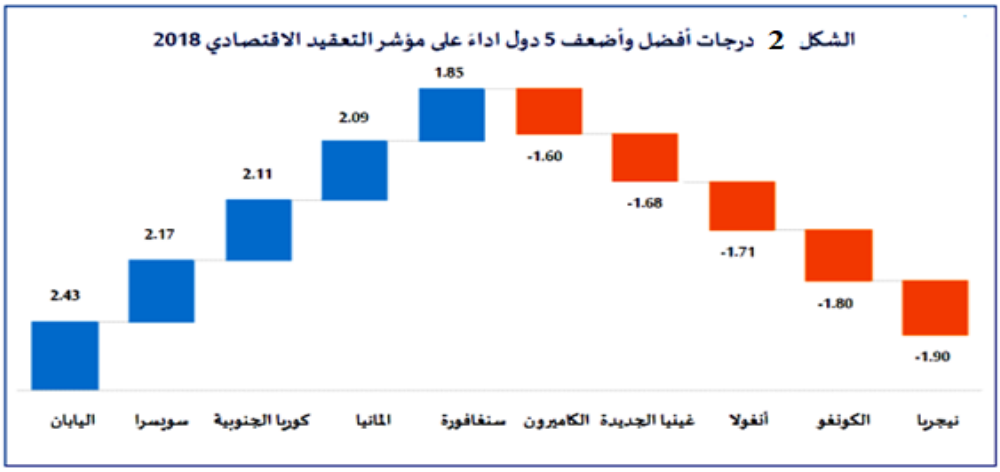

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني، المنتجات السلعية وتطورها أين يقف الأردن وتعزيز التنافسية والصادرات ، عمان ، الأردن ، 2020 ،ص ص 7-8.

واشارة احدى الدراسات الى أن المجموعات الرئيسية في فضاء المنتجات الأردني تتكون من صناعة المنسوجات التي تعد أكبر مساهم في صادرات الأردن الكلية بقيمة 1.42 مليار دولار لعام 2014 (النقاط الخضراء في المنطقة اليمن)، ومنتجات الخضراوات التي تساهم ب 751 مليون دولار لعام 2014 النقاط الصفراء في الزاوية اليمنى السفلى)، وصناعة الأغذية التي تساهم ب 460 مليون دولار لعام 2014 (النقاط الصفراء الفاتحة في المنطقة السفلى). إن تركيز الأردن على منتجات قطاعات المنسوجات والخضراوات بشكل كبير يفسر تراجع الأردن في مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال السنوات الماضية على الرغم من زيادة كمية الصادرات من هذه المنتجات وذلك نظرا لانخفاض تعقيدها الاقتصادي، وعلى الأردن إذا ما أراد أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي أن يتوجه إلى منتجات أكثر تعقيدا، والتوجه نحو الصناعات المتمركزة في هيكل فضاء المنتجات. **بالتالي فإن التوجه لمركز فضاء المنتجات هو مهمة يجب على جميع الدول التوجه لتحقيقها لما لها من أهمية بالغة تتمثل: (الأردني ، 2017 ،28)**

1. إن هذه المنطقة مترابطة بشكل كبير، حيث أن تصنيع أي منتج بميزة نسبية يخلق معرفة إنتاجية تولد الفرصة لتصنيع منتجات أخرى عديدة في هذه المنطقة.
2. لهذه المنطقة درجة تعقيد عالية، حيث أن تصنيع منتجات بميزة نسبية سيزيد من درجة التعقيد الاقتصادي للأردن.

وإذا قمنا بمقارنة فضاء المنتجات الأردني بفضاء منتجات دولة متقدمة صناعية مثل ألمانيا، واليابان فسنجد من خلال الشكل (3) بأن مركز فضاء المنتجات في هاتين الدولتين مأهول بمنتجات الآلات والأدوات (اللون الأزرق) وغيرها من المنتجات المتطورة، كما سنجد أن هاتين الدولتين تصنعان العديد من المنتجات المتنوعة، التي ترتبط بروابط عديدة مع بعضها، مما أدى إلى تنوع سلة صادراتهما ، بالمقابل نرى عدم اكتراث هاتين الدولتين بصناعة المنسوجات (أقصى الشكل أو المنتجات الزراعية مثلا (اليمين السفلي)، واعتمادهما على استيرادها بدلا من تصديرها بسبب تعقيدها الاقتصادي المنخفض، وذلك بعكس الأردن. ولكي يتمكن الأردن من التوجه نحو إنتاج منتجات جديدة أكثر تطورا فإنه يجب عليه الحصول على معرفة إنتاجية جديدة من خلال البناء على المعرفة الإنتاجية القائمة حاليا واستغلالها لتحسين هيكلية الاقتصاد الأردني من خلال التركيز على الصادرات الحالية ذات التطور المرتفع، والتوجه نحو إنتاج وتصدير منتجات جديدة متطورة وقريبة من المعرفة الإنتاجية الحالية بنفس الوقت. (الاردني، 2020-2 ، 12)

شكل 3 فضاء المنتجات في الاردن

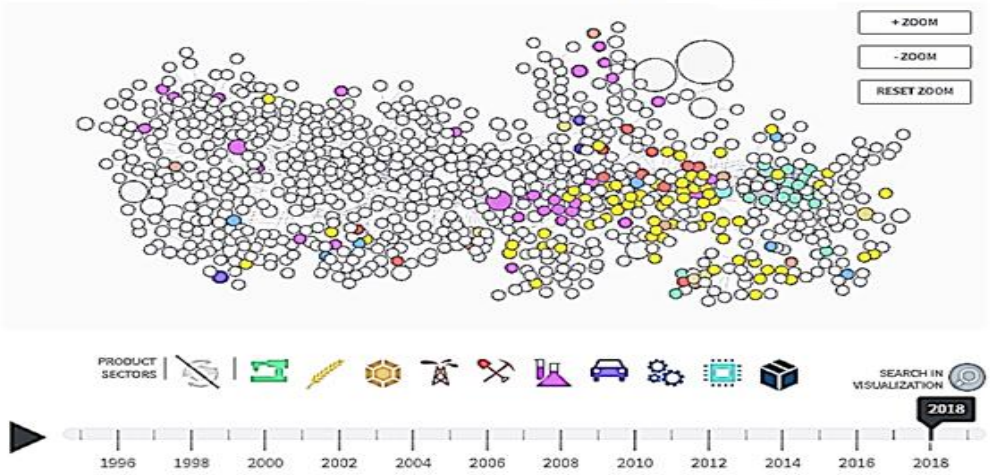

https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country=113&year=2018&productClass=HS&product=undefined&startYear=1995&target=Product&partner=undefined

شكل 4 فضاء المنتجات في المانيا

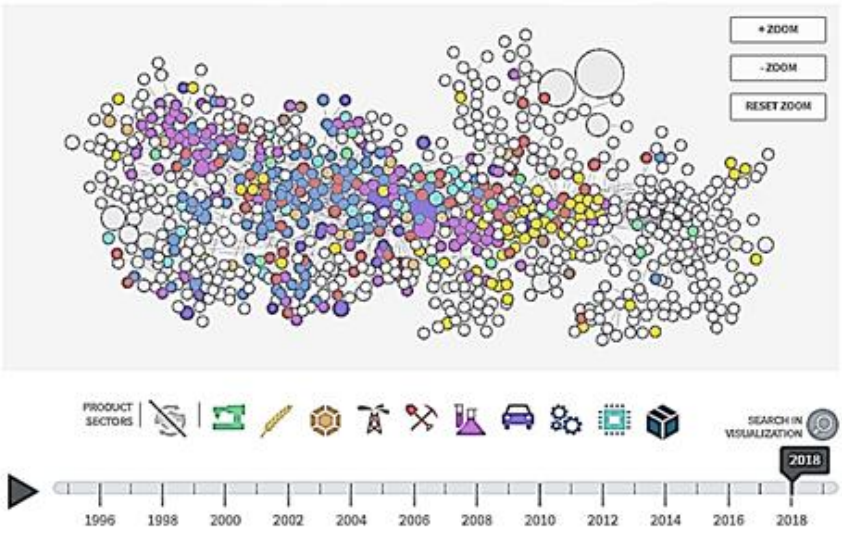

https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country=61&year=2018&productClass=HS&product=undefined&startYear=1995&target=Product&partner=undefined

شكل 5 فضاء المنتجات في اليابان

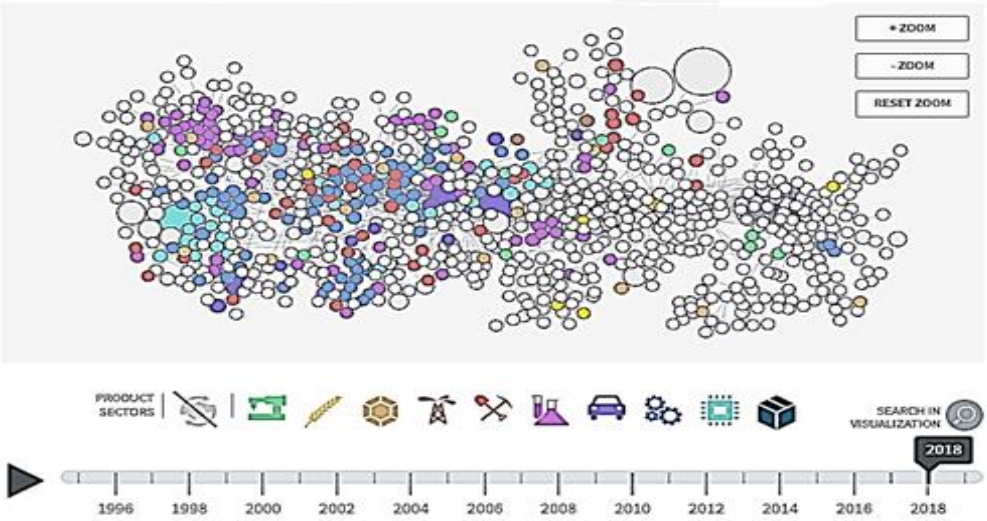

https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country=114&year=2018&productClass=HS&product=undefined&startYear=1995&target=Product&partner=undefined

المحور الثالث

تحليل الصادرات العراقية باستخدام منهجية فضاء المنتجات

لا زالت خصائص الاقتصاد الريعي المعتمد على الصادرات النفطية في العراق، ضيق القاعدة الانتاجية ذو الحساسية الشديدة لتقلبات الأسعار تتحدى محاولات التنويع في القطاع السلعي في العراق، وعليه فان النهوض بالقطاع غير النفطي المتنوع والمتجه للتصدير هو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية بعيدة المدى في العراق. فقد أظهرت تجربة التنمية في العراق أن التنويع بعيدا عن القطاع النفطي عملية في غاية الصعوبة، وذلك يعود لعقبات عدة مرتبطة بالمرض الهولندي ، والبيئة الاجتماعية - السياسية للسياسات الاقتصادية وانشطة الأعمال، ونقص البناء التحتي، والقدرات التقنية والتنظيمية المحدودة. (ابريهي، 2017 ،7-9)

اولاً: مؤشر التركز السلعي في صادرات العراق

التنويع الاقتصادي من أبرز اهتمامات البحث ومحور رئيسي لاستراتيجيات التنمية في الدول التي تصدر الموارد الطبيعية عموما والنفطية خصوصاً. ومع أن التنويع يستهدف مصادر الدخل وفرص العمل وتمويل الانفاق العام، بيد أن بناء قاعدة انتاج سلعي واسعة تتجه للتصدير هو التحدي الأكبر. بيد ان ارتباط التنويع بالتصنيع الذي لا شك فيه اضافة على هيمنة الصناعات التحويلية في صادرات دول العالم، هذه الحقائق، تساعد كثيرا في استدعاء تصورات نظرية ملائمة وتقدم دليلا لأعداد استراتيجيات وسياسات تخدم الاهداف، لذا فأن تقييم مؤشر التعقيد الاقتصادي يعتمد على مدى تنوع وتعقيد سلة الصادرات من المنتجات الصناعية للدولة ، المشكلة التي تدعو للقلق، تظهر عندما تكون الصادرات معظمها من السلع الاولية. هذه المشكلة تظهر بوضوح في صادرات العراق الاجمالية وخاصة للفترة بعد عام 2003 إذ تشكل صادرات النفط الخام الحصة الأعظم من الصادرات، لذا يجب ان يتم اعادة النظر في السياسة الاقتصادية في العراق والاتجاه نحو معالجة الموضوع بالمستقبل التصديري للسلع الصناعية التي تعتمد النفط كمادة أولية في الحصول على المنتجات الصناعية، إذ بلغت نسبة متوسط مساهمة النفط في الصادرات العراقية (97.4%) من مجمل الصادرات للفترة (2003 - 2018) ، ان هذه المشكلة لها دواعي سلبية على مجمل مسيرة التنمية الاقتصادية في حالة استمرار الاعتماد بشكل كبير على استيراد مجموعة كبيرة من السلع وبالتالي ينعكس ذلك سلبا في استقلالية التنمية الاقتصادية، الامر الذي يدعو الى التنوع في التعامل مع السلع المصدرة والمستوردة بما يضمن تحقيق أفق واسع من استقلال التنمية الاقتصادية. يمكن ملاحظة ان الصادرات النفطية تشكل تقريبا جميع الصادرات في العراق خلال المدة المذكورة وتبقى المواد الاخرى المصدرة بكميات لا تذكر تقريبا وهذا ما يمكن أن يشكل قلقا كبيرا في التعامل مع السلع المصدرة التي يجب ان تتنوع ويجب ان يتم التركز على السلع المصنعة بدرجة اكبر فضلا عن السلع الاخرى كون العراق يمتلك العديد من الموارد والتي يمكن ان تكون لها مساهمة فاعلة في عمليات التصدير ليتحقق الاستقرار في عملية التنمية الاقتصادية مستقبلا وخاصة ان هذا الامر لا يعد من غير الممكن

بل يمكن تحقيقه في الفترات الزمنية القادمة بعد وضع سياسات رشيدة في التعامل مع الموضوع و تنفيذها حتى اذا كانت تتطلب بعض الوقت مع مراعاة للظروف التي يمر بها العراق.

يعد التركز السلعي من مظاهر التبعية التي أدت الى اعتماد معظم الاقتصادات النامية بما فيها العراق على تصدير المنتجات الأولية، ويتمثل هذا المظهر في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي، وذلك باعتمادها تصدير سلعة واحدة تهيمن على صادراتها الإجمالية. **(الصالح ، 35،1989)**

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات التنموية التي بذلتها بعض الدول النامية لتوسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع سلعها التصديرية فما زالت هذه الظاهرة بارزة في صادرات معظم الاقتصادات النامية. ومن تلك الدول على سبيل المثال الإمارات، البحرين، العراق، اليمن، وفاقت نسبة التركيز السلعي في صادرات العراق حدوداً قصوى فاقت 90%. ولا ريب أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية نتيجة لضعف دور القطاع الصناعي ومحدودية قدرة هذا القطاع على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة في تحقيق التحول البنيوي. **(الصالح ، 34،1989)**

أشرنا في تحليل منهجية فضاء المنتجات الى أن البلدان الأقل تنوعاً، والتي تنتج منتجات أقل تعقيدًا لديها دخل فردي منخفض في المتوسط ، في حين أن البلدان شديدة التنوع والقادرة على إنتاج سلع أكثر تعقيدًا تميل إلى تحقيق دخل مرتفع للفرد. (Hausmann،Hidalg ، Yıldırım،2012)

وعند تطبيق مؤشر (هرفندل ، هيرشمان) لقياس **التركز السلعي في صادرات العراق** نجد ان ظاهرة التنوع قد غابت عن صادرات العراق بسبب هيمنة القطاع النفطي على اجمالي الصادرات ، وان هذا المؤشر اقرب الى الواحد ، وكما موضح في الجدول (4) ، فقد بلغت نسبة الصادرات النفطية (98%) من اجمالي الصادرات الكلية ، ولم تتجاوز نسبة الصادرات غير النفطية (2%) وهذا يعني وبشكل واضح ضعف وغياب الانشطة الانتاجية وبخاصة الصادرات الصناعية .

الجدول (4) حجم وهيكل صادرات العراق للمدة 2004-2019

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية من اجمالي الصادرات	مؤشر (هيرشمان- هرفندل)
2004	17.7	0.4	17.3	0.02	0.96
2005	19	0.6	18.4	0.03	0.96
2006	27.2	0.6	26.6	0.02	0.96
2007	37.9	0.7	37.2	0.02	0.96
2008	62	0.9	61.1	0.01	0.98
2009	46.4	0.8	45.6	0.02	0.96
2010	51.4	0.8	51.2	0.01	0.98
2011	79.6	0.2	79.4	0.001	0.98
2012	94.1	0.3	93.8	0.003	0.99
2013	89.8	0.4	89.4	0.004	0.99
2014	84	0.4	83.5	0.004	0.99
2015	46.4	0.3	46.2	0.006	0.99
2016	59.4	0.3	59.1	0.005	0.99
2017	77.4	0.3	77	0.003	0.99
2018	88.2	0.4	87.8	0.004	0.99
2019	96	0.5	95.5	0.005	0.99

Source :International Monetary Fund، Country Report IRAQ،

ثانياً- التركيب السلعي لصادرات العراق غير النفطية قبل 2003:

يقصد بالتركيب السلعي لصادرات العراق الخارجية مجموعة السلع المعدة للتصدير الى العالم ، وقد شهد التركيب السلعي للصادرات العراقية تباين وتغيراً ملحوظاً من فترة الى اخرى على مرور الزمن نتيجة التغيرات التي حدثت في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما رافقها من تغير في أنماط الاستهلاك وانماط الطلب الداخلي والخارجي ، وخاصة بعد الدخول في الحرب وعسكرة الاقتصاد بعد الحرب العراقية الايرانية وغزو الكويت ،ثم فترة العقوبات الدولية ، كما تأثر التركيب السلعي للصادرات بدرجة التطور التكنولوجي وما احدثته التوجهات نحو تحقيق التنمية وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية ، بهدف سد الحاجة المحلية من المنتجات الصناعية وخاصة خلال فترة العقوبات الدولية وصعوبة استيراد معظم السلع وحصول قدر من التنويع في هيكل الصادرات خلال تلك المدة عن طريق اللجوء الى استخدام كافة الوسائل الضرورية والامكانات المادية وغير المادية بما فيها تنفيذ واستخدام الخطط الاقتصادية الطويلة والقصيرة الأمد و كافة الوسائل المؤدية إلى عملية التنشيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وقد اتسعت قائمة الصادرات

العراقية بعد توسع القاعدة الصناعية والتي بدأت منذ العقد السابع من القرن العشرين، التي جنيت ثمارها في نهاية العقد الثامن من القرن المذكور. ودخلت هذه المنتجات الى قائمة الصادرات العراقية وتركيب التجارة الخارجية وخاصة المشتقات النفطية التي شكلت الأساس القوي لإقامة صناعات نفطية متنوعة تشتد الحاجة اليها محليا وعالميا وخاصة الدول المجاورة للعراق، مع اقامة صناعات ثقيلة تتميز بارتفاع استثماراتها المالية وتنوع حاجاتها للخبرات العلمية والفنية والادارية والتسويقية . مثل صناعة الأسمدة الكيمياوية والبتروكيمياويات. وخلاصة ذلك فان **دراسة التركيب السلعي للصادرات العراقية هي نتيجة تفاعل عوامل عديدة اهمها**

1- موقع البلد في مجال التخصص وتقسيم العمل الدولي .
2- التباين والاختلاف في الظروف والموارد الطبيعية
3- التباين في درجة التطور التقني والاقتصادي والقدرة الإنتاجية.

ونتيجة تفاعل هذه العوامل فقد تحدد التركيب السلعي لصادرات العراق وصنفت بضائعة المصدرة الى الانواع الاتية : (حمادي ، 2006 ، 30-31)

ا- صادرات المواد الغذائية. يشمل الهيكل السلعي لصادرات المواد الغذائية والمشروبات على عدد من السلع أهمها :أ-منتجات الثروة الحيوانية واللحوم الحية . ب - الحبوب ومستحضراتها . ج- الفواكه و الخضروات بضمنها صادرات التمور والدبس . د- السكر و مستحضراته . هـ-محضرات غذائية متنوعة بضمنها الزيوت النباتية ، وعلف الحيوانات عدا الحبوب .

ب- تعد المواد الغذائية والمشروبات من اكثر التراكيب السلعية للصادرات غير النفطية مساهمة في تجارة الخارجية للعراق قبل 2003 .

ت- تعد صادرات الخضروات والفواكه من صادرات المواد الغذائية الرئيسية وتأتي في مقدمتها الصادرات من الفواكه و الخضروات و يعود السبب في ذلك إلى كثرة صادرات العراق من محاصيل الخضروات وخاصة الى اقطار الخليج العربي لقربها من القطر وزيادتها .

ث- شكلت صادرات التمور اهميه نسبيه كبيرة إذ تصل إلى اسواقها في الأقطار الاسيوية و الأوربية الا ان مشاركتها خلال المدة بعد 2003 قليلة بسبب تعرض معظم بساتين النخيل وخاصة في المحافظات الجنوبية من العراق إلى الدمار الكلي بسبب الحروب.

ج- احتلت صادرات العراق من المشروبات و التبوغ المرتبة الثانية بعد صادرات الفواكه والخضروات قبل 2003

٢- صادرات المواد الأولية . تعد هذه السلع من الصادرات التقليدية في التركيب السلعي لتجارة العراق الخارجية احتلت المرتبة الثالثة بعد قيمة المواد الغذائية والمواد المصنعة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع وهي: **(حمادي ، 2006 ، 32-33)**

ا- المواد الاولية ذات الأصل الحيواني.
ب- المواد الأولية ذات الأصل المعدني
ج- المواد الأولية ذات الأصل النباتي .

1- تحتل قيمة صادرات المواد الأولية ذات الأصل الحيواني المرتبة الاولى من بين صادرات المواد الاولية و تمثلت بالجلود و جلود الفراء غير المدبوغة و الألياف ليست بشكل غزول (الاصواف) .
2- تعد مادة الجلود من اكثر سلع المواد الاولية ذات الأصل الحيواني تصديرا باعتبارها مادة أولية لكثير من الصناعات الجلدية
3- شاركت الاصواف قائمة صادرات المواد الاولية ، اذ يعد الصوف من المنتجات الثانوية الحيوانية التي تستخدم في صناعة المفروشات الأرضية (السجاد) و الملابس .

ب- المواد الأولية ذات الأصل المعدني : وساهمت صادرات المواد الاولية ذات الأصل المعدني في قائمة الصادرات العراقية اذا تمثلت بالاسمدة والمعادن الفلزية وخردة المعادن و الاحجار الثمينة وذلك لقلة استهلاكها محليا وتصدير معظم انتاجها إلى الخارج.

4- اما صادرات المواد الأولية ذات الأصل النباتي فشملت على عرق السوس و الاعلاف ومواد الصباغة والدباغة و البذور والمواد الزيتية و المطاط الخام و الخشب و الفلين وعجينة الورق وغيرها ،. و يعتبر عرق السوس من اهم التراكيب السلعية المصدرة إلى الخارج لاستخدامه في صناعة الأدوية والمشروبات
5- تراوحت الاهمية النسبية لصادرات المواد المصنعة قبل عام 2003 بين (2%-3%).
6- كانت المشتقات النفطية في مقدمة السلع المصدرة أهمية قبل 2003 ، نتيجة لقلة مشاركة الصادرات الصناعية الأخرى.
7- كانت السلع المصنعة من المواد التقليدية والتي تتمثل في صناعات الغزل والنسيج و الصناعات الانشائية والمعدنية والجلدية وغيرها تشكل نسبة مهمة في التركيب السلعي للصادرات العراقية لولا الظروف السياسية التي مر بها العراق الا ان صادراتها خلال انخفضت خلال عقد التسعينيات ، بسب توقف معظم المصانع لقلة

وصول المادة الأولية اليها من جهة واستهلاك معظم الانتاج المحلي داخل القطر مما أدى إلى قلة الفائض وانخفاض الكميات المصدرة و خاصة للصناعات الانشائية (الاسمنت) و الصناعات المعدنية (الالمنيوم) .

د- ساهمت صادرات المنتجات والمركبات الكيمياوية والاسمدة المصنوعة والمنظفات و الصوابين والمواد البلاستيكية وغيرها، وشكلت نسبة قدرها 43%من قيمة صادرات المنتجات الكيمياوية والبتروكيمياوية .

هـ- شاركت صادرات المكائن والالات الكهربائية وغير الكهربائية التركيب السلعي للصادرات غير المعدنية اذ تمثلت معظمها بالصناعات التجميعية مثل معامل تجميع الساحبات و هياكل السيارات و الدراجات الهوائية و التلفزيونات و معدات النقل ، علاوة على ذلك فقد ساهمت بعض السلع المصنعة قائمة الصادرات العراقية مثل الأجهزة الطبية و المنزلية و مواد اخرى غير مذكورة الا ان نسبة مساهمتها كانت اقل من 2%.

ثالثا- محددات التعقيد الاقتصادي لصادرات العراق

عند تحليل التركيب السلعي لصادرات العراق غير النفطية قبل عام 2003 نلاحظ هيمنة الصادرات الأولية الزراعية والمعدنية والتعدينية منخفضة التعقيد، مع ضعف الصادرات الصناعية مرتفعة التعقيد وبخاصة المكائن والآلات الكهربائية وغير الكهربائية المنتجات والمركبات الكيمياوية، ان معظم هذه الصادرات قد توقف بعد 2003 نتيجة لظروف عدة الاستقرار الأمني والفساد وسوء الإدارة والتلوث وسوء إدارة الموارد المالية وتدهور القطاع الزراعي وضعف الاهتمام بزيادة الإنتاج المحلي والاستثمار الإنتاجي، وتدهور الجانب المؤسسي الذي أدى تدهور الصناعة ، ومما زاد من تفاقم الامور انسحاب الدولة عن دعم النشاط التصديري بشكل عام والصناعي بشكل خاص . فقد تركزت جهود التنمية الصناعية في العراق على الأخذ بنمط تعويض الاستيرادات، وبهدف أنتاج بدائل محلية عن السلع الصناعية المستوردة، ألا أن الاهتمام أخذ يتحول ومنذ أوائل عقد الثمانينات، نحو تشجيع الصادرات من السلع الصناعية، أن الاهتمام بالصناعات التصديرية ، الذي بدأ بعد تأميم النفط ، وتحديدا مع صدور البرنامج الاستثماري لسنة 1975 وخطة التنمية القومية (1976- 1980)، وفي هذا المجال فأن البرنامج والخطة قد أوليا اهتماما خاصا بالصناعات البتروكيماوية ،والصناعات المعدنية والصناعات التعدينية غير المعدنية ، وكما أكدت ذلك التخصصات الاستثمارية المعلنة لهذه الفروع خلال الفترة من 1975 الى 1980،التي كانت على التوالي ، الصناعات البتروكيماوية (52.4%) والصناعات المعدنية (37.7%) ، والصناعات التعدينية غير المعدنية (4.8%) .واستمرت وثائق الخطط اللاحقة من (1981 الى 1985 ، ومن عام 1986 الى 1990، في التأكيد على أهمية تطوير تلك الصناعات ، وكان الهدف من وراء ذلك تأمين مصدر احتياطي للعملات الأجنبية ضد التقلبات في عوائد صادرات النفط الخام ، وهذا يعني أن هذا الهدف لم يستند الى سياسة واضحة لتعزيز الصادرات ورفع مستوى التعقيد الاقتصادي، ليكون حافزا لصناعه متطورة كما ونوعا . فالانتقال نحو تعزيز الصادرات قد أكد على الانحياز نحو خلق المزيد من التراكم في الأصول النقدية السائلة، وعلى حساب التفكير بتطوير الامتدادات الانتاجية، التي تخلقها الصناعات المتسمة بارتباطات خلفية وأمامية كبيرة. وكما مر بنا في المباحث السابقة فان المنتجات الصناعية الأكثر ندرة فتحتاج قدرات إنتاجية اكبر وتنويعا أكبر في القدرات الإنتاجية ، كما تمت الإشارة الى أن العاملين الرئيسين اللذين يؤثران على التعقيد الاقتصادي للدولة، وهما: **التنوع و الوفرة ومن هذين العاملين يمكن ان نستنتج عدد من العناصر** :

أ. شهد العراق حالة من التركيز السلعي في تركيبة الصادرات نتيجة التركيز على تصدير النفط الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية بشكل كبير وهذا التركيز وضعف التنويع يفسر تراجع العراق في مؤشر التعقيد الاقتصادي خلال السنوات الماضية .

ب. إذا ما أراد العراق زيادة تعقيد سلة صادراته فإن عليه تحفيز ودعم وتشجيع الصناعات ذات التعقيد الأعلى في جميع القطاعات لما لها من أثر على تعقيد الاقتصاد العراقي وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي والازدهار العراقي، كما أن على العراق الزيادة من تنويع سلة صادراته.

ت. تشير الدراسات بأن أسهل الطرق لزيادة تعقيد سلة صادرات الدولة من السلع هي من خلال إتاحة الفرصة للشركات الأجنبية من تصنيع منتجاتها في هذه الدولة ذلك بسبب المعرفة الإنتاجية الجديدة التي يتم نقلها لمواطني الدولة، كما أن الطريقة الثانية هي من خلال المهاجرين الذين يمتلكون معرفة إنتاجية جديدة يمكن للدولة المستضيفة استغلالها وتوظيفها لإنتاج منتجات جديدة وذات قيمة مضافة. (الاردني، 2017، 5)

ث. إن للحكومة دور محوري في توجيه النمو نحو القطاعات ذات القيمة المضافة على الاقتصاد العراقي وجعله نمواً مستداماً بتقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام والتركيز على المنتجات الجديدة والأكثر تطورا ذات القيمة المضافة للاقتصاد العراقي، بالتالي تمثل الحوافز الحكومية وسيلة فعالة لدفع الصناعات للاستثمار في هذه المنتجات نظرا لأنها قد تتضمن مخاطرة أكبر من المنتجات التقليدية. (ابريهي، 2017 ،9)

ج. من المهم إدراك أنه ولتحقيق الاستفادة القصوى من تعقيد الاقتصاد العراقي وازدهاره لا بد من النظر بجانب الصادرات إلى دور تنمية رأس المال البشري العراقي والقدرات المؤسسية والبنية التحتية، حيث أن استغلال

هذه الفرص يتطلب استراتيجية حكومية لإزالة العوائق التشريعية والمؤسسية والبنية التحتية أمام الصادرات العراقية، بخاصة في ما يتعلق بمصادر الطاقة وتكلفة الإنتاج المرتفعة. كما أنه من المهم خلق بيئة أعمال تدعم سهولة البدء بالأعمال وسهولة إجراءات التصدير. كما لا بد لتشجيع الصادرات العراقية من الترويج لهذه الصادرات عبر تمثيل العراق الدبلوماسي والتجاري في الخارج، وضمان توفر المعلومات الكافية التي تمكن المصدرين العراقيين من الوصول الأسواق العالمية.

ح- ان النقاط المذكورة تؤكد على، إن طريق الوصول الى اقتصاد عراقي معقد هي طريق طويلة إنما غير مستحيلة، تتطلب إعادة هيكلة للصناعات العراقية بشكلها الحالي لتبني نشاطات اقتصادية جديدة ترفع من التعقيد الاقتصادي والتخلي عن نشاطات أخرى لا تحسن استغلال الموارد المحلية. وان وتمنح الأولوية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي برفع الناتج المحلي الإجمالي العراقي وخفض مستوى البطالة وزيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمار من خلال توجيه البحث العلمي والمستثمرين في القطاع الصناعي في الوصول الى تبني سياسة صناعية شاملة تستهدف زيادة التعقيد الاقتصادي وتحقق الازدهار.

خ. هناك علاقة طردية مباشرة ما بين مؤشر التعقيد الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي والازدهار في دول العالم، بالإضافة الوجود علاقة واضحة ما بين مؤشر التعقيد الاقتصادي ومؤشر الازدهار الذي أصدره والذي يعتبر أداة لتقييم البيئة المعيشية للمواطن ، فكلما ارتفع أحدهما ارتفع الآخر.

د. بحسب نظرية التعقيد الاقتصادي يتناسب مؤشر التعقيد الاقتصادي في أي دولة مع تطور وتنوع سلة منتجاته من السلع، وان استمرار العراق بتصدير منتجات منخفضة التعقيد كالنفط الخام وبعض المعادن الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية والمنسوجات والاخشاب والاثاث يؤدي الى تراجع البلد في مؤشر التعقيد الاقتصادي ، حتى في ظل زيادة الصادرات من هذه المنتجات وذلك نظرا لانخفاض تعقيدها.

ذ. ينبغي التركيز على المنتجات ذات التعقيد الأعلى في جميع القطاعات لما لها من أثر على تعقيد الاقتصاد البلد وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي والازدهار ، كما أن على البلد الزيادة من تنويع سلة صادراته.

ر. للسياسة الصناعية دور محوري في توجيه النمو نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى لتقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام والتركيز على المنتجات الجديدة والأكثر تطورا ذات القيمة المضافة المرتفعة، بالتالي تمثل الحوافز الحكومية وسيلة فعالة لدفع الصناعات للاستثمار في هذه المنتجات نظرا لأنها قد تتضمن مخاطراً أكبر من المنتجات التقليدية.

لأن العراق يمتلك بالفعل اقتصادا متنوعا إلى حد ما. ومع ذلك، فأنه تخصص في المنتجات الأقل تطوراً في فضاء المنتج ونتيجة لذلك، فإنه يمتلك هيكل يتخصص بإنتاج وتصدير النفط والغاز والمنتجات النفطية ذات الارتباط الضعيف بباقي المنتوجات لكونها تنتج منتوجات على هامش فضاء المنتجات غير قادرة على صناعة منتوجات جديدة لأن القدرات المتوافرة لديها لا تفيد في صناعة أخرى بديلة ، فالنفط الخام هو أقل المنتجات تعقيدًا من بين كل منتجات العالم ويمكن وصفه بأنه منتج معزول، فهو لا يرتبط مباشرة إلا بمنتج آخر وهو الأمونيا، والمسافة بينهما كبيرة. ولأن النفط وما حوله من منتجات يقع في أطراف فضاء المنتجات فهذا يعني أن المقدرات التي يكتسبها البلد من استخراجه لا تتشارك مع أي مقدرات أخرى. **(البدوي، 2014، 75)**

رابعا- ترتيب العراق في مؤشر التعقيد الاقتصادي

يبين الجدول (5) اول عشر دولة واخر خمسة عشر دولة في مؤشر التعقيد الاقتصادي للعام 2014، حيث تصدرت اليابان أعلى القائمة بنتيجة (2.25) وذلك بسبب تفوقها في المعرفة الإنتاجية والتنوع في سلة صادراتها، بينما احتل جنوب السودان أدنى مرتبة وهي 144 بنتيجة (-2.69)، أما العراق فجاء في المرتبة 142 في هذه القائمة بنتيجة (1.84494-) وتكمن أهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي لارتباطه ارتباطا وثيقا مع إجمالي الناتج المحلي وبحجم وقيمة الصادرات، وشهدت مرتبة العراق في مؤشر التعقيد الاقتصادي انخفاضا ملحوظا وقد تبوء المركز 142 من بين 144 بالرغم من وفرة موارده الطبيعية، وعليه يمكنه اليوم التحسين من تعقيده الاقتصادي وموقعه بين دول العالم. **(الاردني، 2017 ، 13-15)**

الجدول (5) المراتب الأولى والاخيرة في مؤشر التعقيد الاقتصادي

الترتيب	الدولة	مؤشر التعقيد الاقتصادي
1	اليابان	2.25194
2	سويسرا	2.10293
3	المانيا	2.0524
4	السويد	1.89131
5	الولايات المتحدة	1.79957
6	كوريا الجنوبية	1.73873
7	فنلندا	1.73525
8	سنغافورة	1.7334
9	جمهورية التشيك	1.70339

10	النمسا	1.65234
130	اثيوبيا	-1.23544
131	تركمانستان	-1.26425
132	مدغشقر	-1.33092
133	غينيا	-1.33293
134	لاوس	-1.50119
135	كمبوديا	-1.52207
136	بنغلادش	-1.58704
137	الكونغو الديمقراطية	-1.59501
138	غينيا الجديدة	-1.6304
139	هايتي	-1.69206
140	بورما	-1.70377
141	السودان	-1.752
142	العراق	-1.84494
143	تشاد	-2.10728
144	جنوب السودان	-2.68925

المصدر : منتدى الاستراتيجيات الأردني، فضاء المنتجات الأردني- الجزء الاول، عمان ، الأردن ، 2017 . ص ص 13-14

خامساً: حصة صادرات العراق في السوق العالمية

تشير المنتجات الصناعية الحالية في العراق الى حجم المعرفة الإنتاجية الموجودة حاليا لدى الصناعات العراقية ومدى استغلالها في تحسين فرص التحول البنيوي في الاقتصاد العراقي. وكما تبين من المباحث السابقة فأن المنتجات التي تصدر من قبل الدول الأغنى ستحتوي خصائص معينة من تكنولوجيا تصنيع وتراكم خبرات وغيرها. وهكذا فإن توجه الدولة لإنتاج المنتجات صاحبة درجة التطور الأعلى سيعمل على بناء معرفتها الإنتاجية من خبرات صناعية وقدرات مؤسسية ومهارات عمالة وغيرها تدريجيا لرفع تعقيدها الاقتصادي وتعزيز حضورها في السوق العالمي. وبتحليل مساهمة كل قطاع من القطاعات في فضاء المنتجات العراقي لمعرفة مساهمة تلك القطاعات في صادرات القطاع المعني العالمية، لمعرفة المنتجات صاحبة أعلى درجة التطور في كل قطاع ، لتسليط الضوء عليها وعلى أهمية الاستثمار في تصنيعها وتصديرها لما لذلك من أثر على التعقيد الاقتصادي الكلي ، كما يقوم بتحليل السوق العالمي لكل من هذه المنتجات ودور العراق فيه لتسليط الضوء على الفرصة المتاحة أمام العراق، إن اقتصار التحليل على المنتجات العشرة صاحبة درجة التطور الأعلى لا يعني أن باقي المنتجات غير مهمة، إنما جاء ليسلط الضوء على أبرز المنتجات التي تمثل أسهل الطرق لزيادة التعقيد الاقتصادي ، وبالإمكان الاطلاع على جميع منتجات القطاعات المختلفة في الشكل 6

شكل 6 حصة صادرات العراق في السوق العالمية للمدة 1996-2019

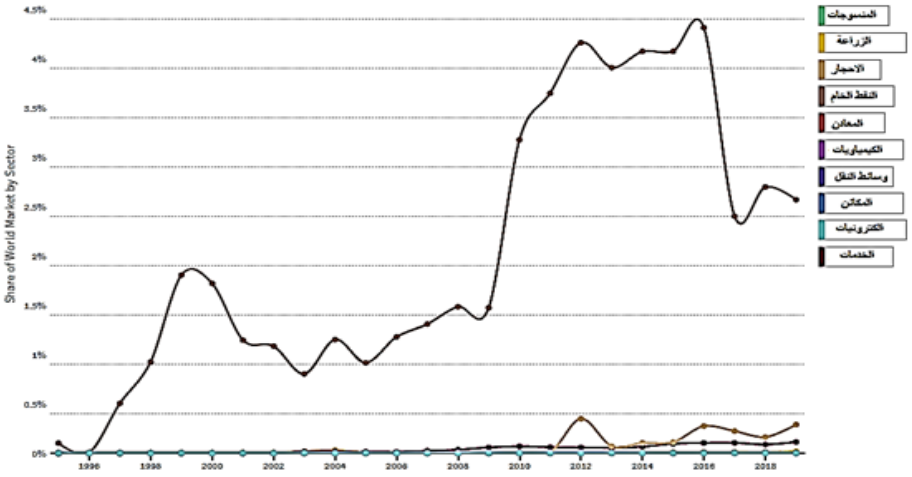

https://atlas.cid.harvard.edu/explore/market?country=108&product=undefined&year=2018&productClass=HS&target=Product&partner=undefined&startYear=1995

شكل 7 فضاء المنتجات في العراق عام 1996

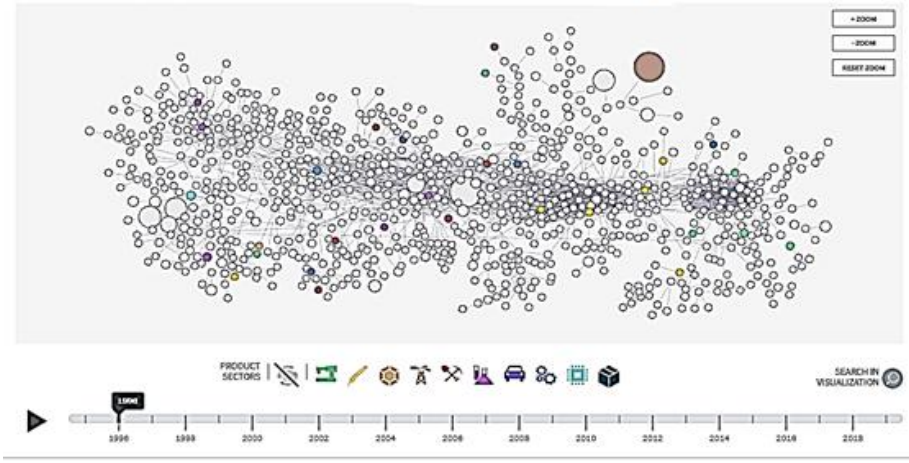

https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country=224&year=2018&productClass=HS&product=undefined&startYear=1995&target=Product&partner=undefined

شكل 8 فضاء المنتجات في العراق عام 2019

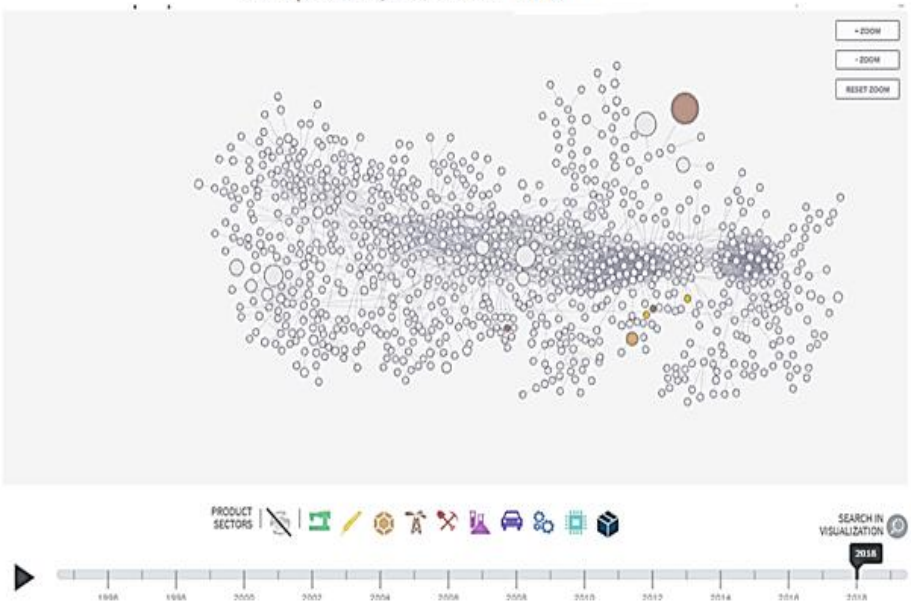

https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country=224&year=2018&productClass=HS&product=undefined&startYear=1995&target=Product&partner=undefined

تشير معلومات فضاء المنتجات الواردة في ي الشكلين 15 و16وتحليل صادرات العراق خلال المدة 1996-2019 1996-2019 في الجدول 28 الى تركيز العراق على تصدير منتجات النفط الخام وقطاع المنتجات الحيوانية والنباتية وهي منتجات منخفضة التعقيد تقع على اطراف فضاء المنتجات وتتميز بضعف ارتباطها ببقية المنتجات وخاصة بالمنتجات عالية التعقيد بشكل كبير، مما يعني أن أحد أهم صادرات العراق وهو قطاع النفط وبالتالي فإن التركيز على هذا القطاع لن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وعلى العراق إذا ما أراد أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي أن يتوجه إلى منتجات أكثر تعقيدا، فالمنتجات الأقل تعقيدا لن تحسن كثيرة على دخل الفرد أو ازدهار الدولة، حيث يجب على العراق أن يبدأ بالتوجه نحو الصناعات المتركزة في هيكل فضاء المنتجات. ومن الجدير بالذكر أن التركيز على المنتجات الموجودة في أطراف فضاء المنتجات يضعف كذلك من قدرة العراق على إنتاج منتجات جديدة نظرا لضعف ترابطية المنتجات الموجودة على أطراف فضاء المنتجات مع غيرها من المنتجات، ولكي يستطيع العراق التوجه نحو إنتاج منتجات جديدة

أكثر تطورا فإنه يجب الحصول على معرفة إنتاجية جديدة يمكن الوصول إليها من خلال البناء على المعرفة الإنتاجية الموجودة حاليا لدى الصناعات العراقية واستغلالها لتحسين هيكلية الاقتصاد العراقي من خلال التركيز على الصادرات ذات التطور المرتفع، والتوجه نحو إنتاج وتصدير منتجات جديدة متطورة وقريبة من المعرفة الإنتاجية الحالية بنفس الوقت. كما أن للدور الذي تلعبه المؤسسات القوية والمتينة أثراً مباشراً على تطور وزيادة صادرات هذه المنتجات، ولذلك فعلى العراق دعم هذه المؤسسات من أجل الوصول إلى تعقيد اقتصادي أكبر والارتقاء بالاقتصاد والمنتجات العراقية.

الجدول 28 تحليل صادرات العراق خلال المدة 1996-2019

السلع المصدرة	1996	2000	2004	2008	2012	2016	2019	المتوسط
المنسوجات والملابس والأحذية والأثاث	0.277	0.015	0.031	0.083	0.004	0.012	0.004	0.061
الخضار والحيوانات والخشب والورق	0.311	0.126	0.624	1.414	0.112	0.203	0.504	0.471
الحجر والزجاج والسيراميك	0.046	0.001	0.002	0.044	1.705	2.276	2.485	0.937
النفط والوقود	98.382	99.678	94.635	76.757	96.361	91.693	88.322	92.261
المعادن	0.134	0.079	0.260	0.065	0.002	0.075	0.101	0.102
الكيماويات والبلاستيك	0.324	0.015	0.181	1.316	0.107	0.032	0.029	0.286
مركبات النقل	0.151	0.020	0.014	0.119	0.518	0.017	0.003	0.120
الآلات والأدوات	0.327	0.045	0.026	0.241	0.007	0.019	0.009	0.096
إلكترونيات	0.048	0.021	0.019	0.138	0.003	0.017	0.006	0.036
آخرى	0.000	0.000	1.968	4.467	0.005	0.006	0.029	0.925
خدمات	0.000	0.000	2.240	15.358	1.174	5.650	8.507	4.704
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : احتسبت من قبل الباحثة بناء على البيانات الواردة في المصدر الاتي :

https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country=224&year=2018&productClass=HS&product=undefined&startYear=1995&target=Product&partner=undefined

وبناء على تلك المعطيات المشار اليها في هذا المبحث ، يمكن التوصل الى استنتاج نهائي مفاده ان تفاقم الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي يعود الى ضعف دور قطاع الصناعة التحويلية في عملية التحول البنيوي ويرتبط هذا الضعف بضعف مساهمة العراق في فضاء المنتجات وضعف ترتيبه في مؤشر التعقيد الاقتصادي" ويرتبط ذلك بتبني نمط للنمو الاقتصادي يفتقر الى عنصر الاستدامة نتيجة للاستمرار في الاعتماد على النفط الخام، الذي هو منتج معزول يقع على هامش فضاء المنتجات، كما أنه منتج شديد الحساسية للتقلبات في الاسواق الدولية، وزاد ضعف قطاع الصناعة التحويلية في الهيكل الاقتصادي في العراق ، وضعف قابليتها هذا القطاع على التنويع الإنتاجي ، كما أسهمت السياسات الصناعية، التي طبقت خلال العقود الماضية في الوصول الى هذه النتيجة، الامر الذي يظهر الحاجة الى تبني سياسات صناعية جديد ة تهدف الى رفع مستوى التنويع والتعقيد الاقتصادي لرفع مستوى التعقيد لصادرات العراق وتحسين مساهمة العراق في فضاء المنتجات العالمي.

الامر الذي يؤكد الحاجة الى تبني سياسات صناعية جديد ة في العراق تهدف الى رفع مستوى التنويع والتعقيد الاقتصادي لرفع مستوى التعقيد لصادرات العراق وتحسين مساهمة العراق في فضاء المنتجات العالمي بهدف الإسراع في انجاز هدف التحول الهيكلي ومواجهة الاختلالات الهيكلية.

عند تطبيق احد المؤشرات الاقتصادية (هيرشمان -هرفندل)[1] نجد ان اليه التصدير قد غابت بسبب هيمنة القطاع النفطي على اجمالي الصادرات كونها السلعة الوحيدة والرئيسية الجاهز للتصدير وان هذا المؤشر

[1] - **مؤشر قياس هيرشمان – هيرفندال**: يستخدم هذا المؤشر لقياس التركز، ويعد اكثر تطابقا وانسجاما مع قطاع الصناعة التحويلية، وهو يشير الى النسبة التي تسهم فيها كل منشأة من بين مجموع المنشآت الداخلة في الصناعة ، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح ، أي اذا كانت قيمة هذا المؤشر صفر او قريبة من الصفر وهذا يدل على ان هناك تنوع في الاقتصاد ، اما اذا كانت قيمة هذا المؤشر واحد صحيح او اكبر، فهذا يشير الى انعدام التنوع في الاقتصاد وأحيانا يكون قطاع واحد او اثنين مسيطر على الاقتصاد ، او ان هناك تركيز اكثر للقطاع المسيطر في التنوع .

Mustafa babikerk ,Economic Diversification in GCC :Prospects and Challenges, Arab Planning institute, Kuwait , P 15

سيكون اقرب الى الواحد وهو ما يعني غياب الصادرات لكافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وكما موضح في الجدول (3): ووفق هذه البيانات يتضح لنا أن ميزان المدفوعات يوضح سيطرة الصادرات النفطية على جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى بضمنها المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية (98%) من اجمالي الصادرات الكلية ، وبلغت نسبة الصادرات الأخرى (2%) وهذا يعني وبشكل واضح ضعف وغياب الانشطة الانتاجية ومستلزمات العمليات الانتاجية مما ادى الى التوجه نحو عملية الاستيراد لسد النقص الحاصل في الطلب المحلي ، وهو ما يدل على غياب الاستثمار بشقية (المحلي ، والخارجي)، حيث لم يؤشر اي تدفق دخل واي رصيد متراكم يدل على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولو نظرنا الى حقيقية الميزان التجاري للمدة المذكورة نجد أن السياسة الاقتصادية في البلد تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية ، وان الارتفاع في النمو والناتج المحلي الإجمالي كان بسبب الايرادات النفطية ولم يكن بسبب عمل المشاريع وادائها ، ومن خلال ذلك تبين أن الاقتصاد العراقي كان دالة لسوق النفط ولم يكن دالة الأنشاء المشروعات وتطويرها ، كما أن غياب الاستراتيجيات والواضحة المؤدية الى التنوع الاقتصادي كان لها أثر واضح على حجم التبادل الخارجي وارتفاع مستوى الانتاج ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مما ادى الى عجز الجانب الحكومي في معالجة مشاكل المشروعات وحالة الاستيرادات والصادرات (74) ، حيث اشارت بيانات الميزان التجاري أن الاستيرادات والصادرات اخذت تصبح مؤشراتها سالبة وكما موضح في الجدول (4)

الجدول (3) يوضح
حجم وهيكل الصادرات النفطية وغير النفطية وللمدة (2004 – 2020) مليار دولاراً

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات الغير النفطية	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات الغير النفطية من اجمالي الصادرات	مؤشر (هرفندل ، هيرشمان)
2004	17.7	0.4	17.3	0.02	0.96
2005	19	0.6	18.4	0.03	0.96
2006	27.2	0.6	26.6	0.02	0.96
2007	37.9	0.7	37.2	0.02	0.96
2008	62	0.9	61.1	0.01	0.98
2009	46.4	0.8	45.6	0.02	0.96
2010	51.4	0.8	51.2	0.01	0.98
2011	79.6	0.2	79.4	0.001	0.98
2012	94.1	0.3	93.8	0.003	0.99
2013	89.8	0.4	89.4	0.004	0.99
2014	84	0.4	83.5	0.004	0.99
2015	46.4	0.3	46.2	0.006	0.99
2016	59.4	0.3	59.1	0.005	0.99
2017	77.4	0.3	77.0	0.003	0.99
2018	88.2	0.4	87.8	0.004	0.99
2019	96	0.5	95.5	0.005	0.99
2020	102.1	0.6	101.6	0.005	0.99

International Monetary Fund، Country Report IRAQ، https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/02/10/Iraq-2020-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-50078

اولاً : الاستنتاجات

1. ارتبط انخفاض مؤشر التعقيد الاقتصادي بتراجع دور القطاع الصناعي بعد عام 2003 ،فقد وصلت مرتبة العراق إلى 140 من أصل 144 دولة في عام 2014.
2. ارتبط الضعف في مساهمة العراق في فضاء المنتجات وضعف ترتيبه في مؤشر التعقيد الاقتصادي" بتبني نمط للنمو الاقتصادي يفتقر الى عنصر الاستدامة نتيجة للاستمرار في الاعتماد على النفط الخام، الذي هو منتج معزول يقع على هامش فضاء المنتجات، كما أنه منتج شديد الحساسية للتقلبات في الاسواق الدولية، وزاد ضعف قطاع الصناعة التحويلية في الهيكل الاقتصادي في العراق ، وضعف قابليتها هذا القطاع على التنويع الإنتاجي ، كما أسهمت السياسات الصناعية، التي طبقت خلال العقود الماضية في الوصول الى هذه النتيجة،

3- تشير بيانات فضاء المنتجات وتحليل التركيب السلعي لصادرات العراق خلال المدة 1996-2019 الى تركيز العراق على منتجات النفط الخام وقطاع المنتجات الحيوانية والنباتية وهي منتجات منخفضة التعقيد تقع على

اطراف فضاء الإنتاج وتتميز بضعف ارتباطها ببقية المنتجات وخاصة المنتجات عالية التعقيد بشكل كبير، وبالتالي فإن التركيز على قطاع النفط الخام وهو أهم صادرات العراق لن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

4- إن تركيز العراق على منتجات قطاعات النفط ، جعل العراق يتخصص في المنتجات الأقل تطوراً في فضاء المنتج ونتيجة لذلك، فإنه يمتلك هيكل يتخصص بإنتاج وتصدير النفط والغاز والمنتجات النفطية ذات الارتباط الضعيف بباقي المنتوجات لكونها تنتج منتوجات على هامش فضاء المنتجات غير قادرة على صناعة منتوجات جديدة لأن القدرات المتوافرة لديها لا تفيد في صناعة أخرى بديلة ، فالنفط الخام هو أقل المنتجات تعقيدًا من بين كل منتجات العالم ويمكن وصفه بأنه منتج معزول، فهو لا يرتبط مباشرة إلا بمنتج آخر وهو الأمونيا، والمسافة بينهما كبيرة. ولأن النفط وما حوله من منتجات يقع في أطراف فضاء المنتجات فهذا يعني أن المقدرات التي يكتسبها البلد من استخراجه لا تتشارك مع أي مقدرات أخرى،

5- أظهرت البحث حاجة العراق الى تبني استراتيجيه وطنية تهتم بشؤون التصدير بهدف النهوض بواقع الصادرات والإسهام في عملية دعم وتنويع الصادرات الصناعية والزراعية.

6- أظهرت نتائج البحث حاجة العراق الى تبني سياسات صناعية جديد ة في العراق تهدف الى رفع مستوى التنويع والتعقيد الاقتصادي لرفع مستوى التعقيد لصادرات العراق وتحسين مساهمة العراق في فضاء المنتجات العالمي بهدف الإسراع في انجاز هدف التحول الهيكلي ومواجهة الاختلالات الهيكلية.

ثانياً :التوصيات

1- على العراق إذا ما أراد أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي والتحول البنيوي أن يتوجه إلى منتجات أكثر تعقيدا، فالمنتجات الأقل تعقيدا لن تحسن كثيرة على دخل الفرد أو ازدهار الدولة، حيث يجب على العراق أن يبدأ بالتوجه نحو الصناعات المتركزة في هيكل فضاء المنتجات.

2- التوجه نحو إنتاج منتجات جديدة أكثر تطورا من خلال الحصول على معرفة إنتاجية جديدة يمكن الوصول إليها من خلال البناء على المعرفة الإنتاجية الموجودة حاليا لدى الصناعات العراقية واستغلالها لتحسين هيكلية الاقتصاد العراقي من خلال التركيز على الصادرات ذات التطور المرتفع، والتوجه نحو إنتاج وتصدير منتجات جديدة متطورة وقريبة من المعرفة الإنتاجية الحالية بنفس الوقت.

3. إذا ما أراد العراق زيادة تعقيد سلة صادراته فإن عليه إتاحة الفرصة للشركات الأجنبية من تصنيع منتجاتها في هذه الدولة ذلك بسبب المعرفة الإنتاجية الجديدة التي يتم نقلها لمواطني الدولة، كما أن الطريقة الثانية هي من خلال المهاجرين الذين يمتلكون معرفة إنتاجية جديدة يمكن للدولة المستضيفة استغلالها وتوظيفها لإنتاج منتجات جديدة وذات قيمة مضافة.

4. للحكومة دور محوري في توجيه النمو نحو القطاعات ذات القيمة المضافة على الاقتصاد العراقي وجعله نمو مستدام بتقليل الاعتماد على صادرات المواد الخام والتركيز على المنتجات الجديدة والأكثر تطورا ذات القيمة المضافة للاقتصاد العراقي، بالتالي تمثل الحوافز الحكومية وسيلة فعالة لدفع الصناعات للاستثمار في هذه المنتجات نظرا لأنها قد تتضمن مخاطرة أكبر من المنتجات التقليدية.

5. لتحقيق تعقيد الاقتصاد العراقي لا بد من النظر إلى دور تنمية رأس المال البشري العراقي والقدرات المؤسسية والبنية التحتية، حيث أن استغلال هذه الفرص يتطلب استراتيجية حكومية لإزالة العوائق التشريعية والمؤسسية والبنية التحتية أمام الصادرات العراقية، بخاصة في ما يتعلق بمصادر الطاقة وتكلفة الإنتاج المرتفعة. كما أنه من المهم خلق بيئة أعمال تدعم سهولة البدء بالأعمال وسهولة إجراءات التصدير. كما لا بد لتشجيع الصادرات العراقية من الترويج لهذه الصادرات عبر تمثيل العراق الدبلوماسي والتجاري في الخارج، وضمان توفر المعلومات الكافية التي تمكن المصدرين العراقيين من الوصول لهذه الأسواق. على صعيد آخر.

6- ضرورة حفز الصادرات غير النفطية للضرورة الملحة لأحداث التغيرات على هيكل الصادرات لابد من دعم وتنويع واحداث تغيرات في الصادرات غير النفطية، من خلال اعادة النظر في تنويع صادراته من المنتجات الأخرى المصنعة والنهائية بشكل أوسع .

7- ختاما أن رفع مستوى التعقيد لصادرات العراق وتحسين مساهمة العراق في فضاء المنتجات العالمي. يستلزم تبني سياسات صناعية جديد ة في العراق تهدف الى رفع مستوى التنويع والتعقيد الاقتصادي لرفع مستوى التعقيد لصادرات العراق وتحسين مساهمة العراق في فضاء المنتجات العالمي بهدف الإسراع في انجاز هدف التحول الهيكلي ومواجهة الاختلالات الهيكلية.

المصادر

أولا -المصادر العربية :

1- إبراهيم أحمد البدوي، سامي عطا الله (2014)، إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي دروس الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

2- احمد إبريهي (2017)، التنويع في الاقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية- بالإشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي ، ص2 https://cbi.iq/static/uploads/up/file-157000567281550.pdf

3- اميرة الحداد (2019) ،تحديد القطاعات الرائدة في مصر وتونس باستخدام منهجية فضاء ، المعهد الألماني لسياسة التنمية ، بون .

4- سلمى صالحي (2021) " تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة من 2005 إلى 2019 ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي ، مجلد 15 العدد 1 ، 2021 ، ص ص 183 - 200

5- فالح علي الصالح ،عبد الحسين محمد جواد(1989)، تنمية التجارة البينية كمدخل أساسي من مداخل تحقيق السوق الإسلامية المشتركة، مجلة آفاق اقتصادية، الإمارات العدد3

6- كاظم عبادي حمادي (2006) التركيب السلعي لصادرات العراق الخارجية غير المعدنية واتجاهاتها الجغرافية للفترة 1986-1990، مجلة واسط للعلوم الإنسانية 2006، المجلد 2 العدد 3

7- لرقط فريدة ، محدودية مؤشرات نظرية التعقيد الاقتصادي في التنبؤ بإمكانية تنويع الصادرات: دراسة حالة صادرات الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، 994- المجلد 32 -عدد 1 -جوان 2021 ، ص،432-433

8- منتدى الاستراتيجيات الأردني (2017)، فضاء المنتجات الأردني- الجزء الاول، عمان ، الأردن .

9- منتدى الاستراتيجيات الأردني (2020) ، المنتجات السلعية وتطورها أين يقف الأردن وتعزيز التنافسية والصادرات ، عمان ، الأردن .

10-منتدى الاستراتيجيات الأردني (2-2020) ، فضاء المنتجات الأردني- الجزء الثاني، عمان ، الأردن.

ثانيا -المصادر الأجنبية:

1-Birol Erkana، Elif Yildirimcib(2015)، ،Economic Complexity and Export Competitiveness:The Case of Turkey، Academic Journal، Procedia - Social and Behavioral Sciences

2-Hausmann، R.، Hidalgo، C. A.، Bustos، S.، Coscia، M.، Simoes، A.، & Yıldırım، M. A. (2012). The atlas of economic complexity: Mapping paths to prosperity. Mit Press.

3-Hidalgo .C.A.، B. Klinger، A. L. Barabasi، R. Hausmann(August 2007)، The Product Space Conditions the Development of Nations ، Article in Science . https://arxiv.org/ftp/arxiv/papers/0708/0708.2090.pdf

4-Hidalgo Ce´ sar A. and Ricardo Hausmann (May 2014)، The building blocks of economic complexity، Center for International Development and Harvard Kennedy School، Harvard University، Cambridge، MA 02138 https://www.researchgate.net/publication/324966393

5-Mustafa babikerk، Economic Diversification in GCC :Prospects and Challenges، Arab Planning institute، Kuwait ، P 15

6- Nuran Coşkun، Kenan Lopcu، Ismail Tuncer (2018)، ، The Economic Complexity Approach to Development Policy: Where Turkey Stands in Comparison to OECD plus China? in Middle Eastern and North African Economies

7-Ricardo Hausmann، Bailey Klinger (April 2007)، The Structure of the Product Space and the Evolution of Comparative Advantage، Center for International Development at Harvard University، CID Working Paper No. 146

8-Ricardo Hausmann، César A. Hidalgo، Daniel P. Stock ،Muhammed A. Yildirim (January 2014) ، Implied Comparative Advantage، CID Faculty Working Paper No. 276،Revised July 2020

****

Analysis of the commodity composition of Iraq's exports using the product space methodology

Ola Ali Abbas Al-Rekaby Oa4854980@gmail.com
Dr.Falah. khalaf. Ali faalah@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This research is concerned with the methodology of economic complexity and product space، as it provides a new vision alternative to the traditional theories concerned with the subject of economic development and structural transformation. And emphasizing the importance of the role of the manufacturing industry in development and structural transformation، and emphasizing the need to diversify exports through paying attention to exports related to the global product space.

The research adopted the deductive approach، which required a reference to structural theories and the theory of economic complexity.

The research recommended the need to move towards the production of new، more advanced products by obtaining new productive knowledge that can be accessed by building on the productive knowledge currently in the Iraqi industries and exploiting it to improve the structure of the Iraqi economy، and to move towards the production and export of new advanced products that are close to the current productive knowledge.

Keywords : exports، product space ، economic complexity ، manufacturing industry structural transformation.

****

****

****